الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/708
11 October 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الاربعون
البند ٨٤ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

التعاون الدولي في ميادين النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٨	٣
ثانيا -	قضايا السياسة المتعلقة بالاقتصاد العالمي في منتصف الثمانينات	٩ - ٨٠	٥
	ألف - التحديات الرئيسية وقضايا السياسة : الابعاد الوطنية والدولية	٩ - ١٧	٥
	باء - الحالة الراهنة وآفاق الفترة الباقية من العقد	١٨- ٣٦	٧
	جيم - النظام النقدى الدولي	٣٧- ٥٠	١٠
	دال - مشكلة الديون	٥١- ٦١	١٧
	هاء - التجارة والحمائية والتكيّف الهيكلي	٦٢- ٧١	٢٠
	واو - ملاحظات ختامية	٧٢- ٨٠	٢٣
ثالثا -	موجز المشاورات	٨١ -١٤٠	٢٦
	ألف - البلدان النامية	٨٢ -١٠٨	٢٧

٠٦٧٥ث 85-27136

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٠٩-١٢٠	٣٤
جيم - البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا	١٢١-١٣٠	٣٨
دال - المنظمات الدولية	١٣١-١٤٠	٤٢
المرفق : قائمة انتقائية بالوثائق المرجعية		٤٦

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - في الدورة التاسعة والثلاثين ، اتخذت الجمعية العامة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ القرار ٣٩/٢١٨ المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي " واكدت الجمعية العامة على الاهمية الحيوية للموضوعات المتصلة بالنقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة بالنسبة للتنمية ، والازدهار وحسن العلاقات بين الشعوب ، وعلى مسيس الحاجة الى اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون بين الدول على نطاق اوسع فيما يتعلق بهذه الموضوعات · كما اكدت الحاجة الى ايجاد توافق بين النظم والسياسات الدولية ، التجارية والنقدية والتمويلية ·

٢ - وفي فقرات منطوق القرار ، رجت الجمعية العامة من الامين العام ان يتشاور مع حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، وان يستوثق من آرائها المحددة بشأن توسيع التعاون الدولي في ميادين النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد ، بما في ذلك المساعدة الانمائية والتجارة ، مع ايلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية ، ومراعاة آثار الازمة الاقتصادية على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛ وان يلتمس رأى الاجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وكذلك مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بشأن تعزيز فعاليتها في تقديم الدعم ، بكل السبل ، للاجراءات التي تتخذها الحكومات من اجل تقوية التعاون الدولي في هذه المجالات ؛ وأن يعد تقريرا يستند الى نتاج المشاورات لتعميمه على الحكومات في موعد لا يتجاوز الربع الاول من عام ١٩٨٥ ، واستكماله بعد ذلك ، حسب الاقتضاء ، لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ·

٣ - واتخذت المشاورات التي اجريت استجابة لذلك القرار ، شكل (أ) مذكرة شفوية ارسلت الى جميع الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة واجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة ، (ب) ودراسة للوثائق والبيانات والاعلانات والبلاغات والتقارير التي ترى الحكومات انها تعبر بطريقة شاملة عن مواقف البلدان ومجموعات البلدان بشأن القضايا التي اثارها القرار ·

٤ - وقد اجابت الحكومات التالية على المذكرة الشفوية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والارجنتين والاردن واكوادور واندونيسيا وأورغواى وايطاليا

Digitized by UNOG Library

(بالنيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي) وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبوتان وبولندا وتوغو والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا والسنغال والسويد والصين والفلبين وفنزويلا وفنلندا وقبرص وقطر وكندا وكوبا ومصر والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والهند ويوغوسلافيا · وبالاضافة الى ذلك قامت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ، زصندوق النقد الدولي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، والبنك الدولي بتقديم معلومات ووثائق ·

٥ - وقد عمم تقرير مؤقت على جميع الدول الاعضاء في بداية نيسان/ابريل ١٩٨٥ ·وبينما يستند هذا التقرير بشكل كبير الى النص السابق ، فهو يتضمن الملاحظات التي ابديت خلال المناقشات غير الرسمية التي اجريت مع الوفود في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، ويستكمل ، متي كان ذلك مناسبا ، التقرير المؤقت ·

٦ - وقد وقعت بعض الاحداث الهامة منذ اعداد التقرير المؤقت : اجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية التابعتين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، ومؤتمر قمة بون في آيار/مايو ؛ واذاعة تقرير مجموعة الدول العشر بشأن سير نظام النقد الدولي في حزيران/يونيه ، والاجتماع الوزارى لمجموعة الدول العشر في طوكيو في ٢١ حزيران/يونيه ؛ والمناقشة العامة في الدورة الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في تموز/يولية ١٩٨٥ ، واستكمال تقرير مجموعة الدول الاربع والعشرين بشأن موضوعات الاصلاح النقدى الدولي في آب/اغسطس ؛ ونشر تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٤ " في اوائل أيلول/سبتمبر ·

٧ - وينبغي ان ينظر الى التقرير الحالي كجزء من هذه العملية المستمرة : فهو ورقة مناقشة ، تعنى اساسا بتحديد القضايا الرئيسية وبالطرق الاكثر فعالية لقيام الحكومات بمناقشتها ·

٨ - ويتكون التقرير من فرعين رئيسيين · يقيّم الفرع الاول المسائل الرئيسية للسياسة الناشئة عن الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة ويفحص العلاقة المتبادلة بين هذه المسائل في مجالات النقد والمالية والديون والتجارة ، في ضوء المشاورات والحالة العامة للمفاوضات الدولية بشأن هذه المسائل · ويورد الفرع الثاني بالتفصيل الردود المتعلقة بالمشاورات ويلخص المقترحات المشارة فيها · وترد في المرفق قائمة انتقائية بالوثائق التي تم الرجوع اليها عند اعداد هذا التقرير ·

Digitized by UNOG Library

ثانيا - قضايا السياسة المتعلقة بالاقتصاد العالمي في منتصف الثمانينات

ألف - التحديات الرئيسية وقضايا السياسة : الابعاد الوطنية والدولية

٩ - يبين استعراض السنوات العشر الماضية ، ومحاولة استشراف التسعينات على اساس الاسقاطات المتاحة والتصورات الجديدة المتعلقة بالسياسة ، ان التحديات الاقتصادية التي واجهت المجتمع العالمي لم تكن خلال أربعين سنة بمثل ضخامتها الآن ، كما ان احتمالات المستقبل بالنسبة لكثير جدا من البلدان لم تكن بمثل ما هي عليه الآن من غموض · بيد أن منجزات التعاون الدولي خلال العقود الاربعة الماضية تعطي دليلا على القدرة على مواجهة تلك التحديات اذا ما اتحد المجتمع الدولي للقيام بذلك ·

١٠ - وكشفت المشاورات عن القلق المشترك على نطاق واسع ازاء توقعات النمو على المديين القصير والطويل على حد سواء · ان القوة والانتشار الدولي اللذين اتصف بهما الانتعاش الاقتصادى الدورى للولايات المتحدة الذى بدأ في نهاية عام ١٩٨٢ واكتسب قوة في عام ١٩٨٤ ، قد حققا رواجا كبيرا في الصادرات والواردات في اجزاء عديدة من العالم وجعلا من الممكن اجراء تقدير اكثر ايجابية لاحتمالات المستقبل القريب على ان اقتصاد الولايات المتحدة آخذ في التباطؤ في عام ١٩٨٥ ولا يقابل هذا التباطؤ تسارع في النمو في أى مكان آخر من الاقتصاد العالمي ·

١١ - ويسود الكثير من الشك فيما يتعلق بدوام النمو وانتشاره على نطاق اوسع على الصعيد الدولي خلال الفترة المتبقية من العقد · وبالاضافة الى ذلك ، اتسم النصف الأول من الثمانينات بتحول رئيسي في المفاهيم المتعلقة بالسياسة والفلسفات الاقتصادية مما يثير مسائل اساسية فيما يتعلق بمستقبل التعاون الاقتصادى الدولي لاغراض التنمية ·

١٢ - وتظهر الاسقاطات التي اجرتها المنظمات الدولية ، بما في ذلك الامم المتحدة ، للفترة المتبقية من العقد ، معدلات نمو في ناتج الاقتصادات المتقدمة النمو ، والنامية والمخططة تخطيطا مركزيا ، وكذلك بالنسبة للتجارة العالمية ، اقل بكثير من المعدلات التي كانت سائدة خلال فترة ما بعد الحرب وحتي اوائل السبعينات · وعلاوة على ذلك ، ترى كثير من المنظمات أنه حتى هذه الاسقاطات لا ينبغي ان ينظر اليها

Digitized by UNOG Library

بوصفها تنبؤات للمستقبل ، بل بالاحرى بوصفها مؤشرات لتحديات السياسة المحلية والدولية لا بد من مواجهتها اذا ما أريد تحقيق اى قدر معقول من النمو والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

١٣ - وبالنسبة لسكان كثير من بلدان العالم النامي ، مهما كانت الجهود المحلية التي تعبّئها حكوماتها ، قد يتضح أن الثمانينات هي عقد الآمال المحبطة ، والمستويات المتردية ، ما لم تعكس الاتجاهات الحالية في البيئة الاقتصادية العالمية ٠ وهناك الآن تسليم بأن عددا من البلدان الاكثر ضعفا قد لا يشهد ركودا اقتصاديا فحسب بل ايضا حالة من الاضمحلال الاقتصادى والاجتماعي تنطوى على قدر من المعاناة الانسانية والخسائر في الرفاه مستقبلا لا تسجله الاحصاءات الاقتصادية ٠ على انه لم يظهر الى الآن من توافق الآراء بشأن وسائل استعادة التقدم الاقتصادى والاجتماعي شيء يذكر ٠

١٤ - ومن المسلم به الآن بوجه عام ، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على (أ) مجموعة معقدة من التفاعلات بين الموارد البشرية والعوامل المؤسسية ؛ (ب) وعلى كفاءة السياسات المحلية وتماسكها واتجاهها العام ؛(ج) وعلى الظروف الدولية ٠ وقد كثر الجدل مؤخرا حول الاهمية النسبية للجوانب الوطنية والدولية للعملية الانمائية ٠ وعلى الرغم من أن الموضوع لم يكن بارزا فيما ورد من ردود على المذكرة الشفوية ، فانه قد استأثر باهتمام متزايد في المناقشات العامة في المنظمات الدولية ، على سبيل المثال في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي لعام ١٩٨٥ ٠ ومع ذلك ، من السهل المبالغة في التمييز بين هذين الجانبين ٠

١٥ - والواقع ، ان التغيرات في الظروف الاقتصادية العالمية تفرض تحديات على جميع البلدان وتأتي بقيود جديدة وفرص جديدة على حد سواء ٠ والنجاح في التغلب على القيود واستغلال الفرص يعتمد على مرونة الاقتصاد وتكيفه وعلى السياسات المحلية ٠ ولكن بينما يتمتع عدد قليل من البلدان بحرية اكبر في العمل ، فان السياسات المحلية في معظم البلدان مقيدة بدرجة كبيرة بعوامل خارجية ٠ وعلى ذلك فان قدرة السياسة المحلية على الاستجابة الملائمة تختلف من بلد الى آخر تبعا للحجم الاقتصادى والموارد وسهولة التأثر بالصدمات الخارجية ، وهيكل التجارة الاجنبية وتنوعها والموارد البشرية والعوامل المؤسسية ٠ والتعميمات في هذه المسائل تخفى اكثر مما تظهر ٠

Digitized by UNOG Library

١٦ - وفي الوقت الحاضر ، يسيطر الى حد كبير عاملان على البيئة الاقتصادية الدولية الناشئة التي يجب على كل بلد ان يكيف معها باستمرار سياساته المحلية على الامدين القصير والطويل · ويتمثل العامل الاول في سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان الصناعية الرئيسية وتفاعلاتها ، ويتمثل العامل الثاني في كيفية عمل التجارة الدولية والنظم المالية علاوة على برامج المعونة التساهلية · وفي حين ان احتمالات التقدم الاقتصادى والاجتماعي في اى بلد بمفرده تتوقف بالدرجة الاولى على فعالية سياساته المحلية ، فانه لا يمكن تقييمها بمعزل عن نمو الاقتصاد العالمي واستقراره ، الذى يعتمد بدوره على سياسات مجموعة محدودة من البلدان الكبرى ، ويتأثر ايضا بالتوترات السياسية والصراعات الاقليمية ·

١٧ - ويمثل التغير الهيكلي المطلوب للتكيف مع التغيرات في أنماط المزايا النسبية بين البلدان ، اهمية خاصة للاغراض والمسائل المستعرضة في هذا التقرير . ويستفاد من التجربة التاريخية عبرتان في هذا الصدد . العبرة الاولى هي ان القدرة على التنافس التجارى لا تحددها بالكامل الجغرافيا والموارد الطبيعية وما يحظى به البلد من عوامل الانتاج ، بل هي جزئيا مسألة اختيار وانجاز ، كما يظهر بوضوح من التجربة اليابانية - اذا اكتفينا بمثال واحد . أما العبرة الثانية فهي ان اجراء التكييفات المطلوبة مع الانماط المتغيرة للميزة النسبية ، في اطار اقتصاد عالمي متزايد ذى استقرار نقدى ومالي ، أسهل من اجرائها في ظروف بطالة منتشرة وعدم استقرار نقدى دولي ، وهي ظروف تعزز الضغوط الحمائية وتؤدى الى حالة من عدم اليقين تعوق الصادرات وقرارات الاستثمار المتعلقة بالتجارة .

باء - الحالة الراهنة وآفاق الفترة الباقية من العقد

١٨ - كان معدل النمو الحقيقي لانتاج البلدان المتقدمة النمو سنة ١٩٨٤ حوالي ٤,٧ في المائة ، وهي أعلى نسبة منذ أواسط السبعينات وأقل بقليل من المعدل المتوسط للنمو التي شهدتها الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٣ . وبعد أربع سنوات من الركود الفعلي ، من ١٩٨٠ الي ١٩٨٣ ، بلغ معدل الزيادة في حجم التجارة العالمية سنة ١٩٨٤ حوالي ٨,٨ في المائة ، أى نفس معدل الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٣ تقريبا . واستفادت بلدان نامية عديدة من هذا الانتعاش بالرغم من ان بلدانا أخرى لم تستفد منه . ورغم ان الانتعاش أمر يرحّب به ، فانه كان اضعف من حالات الانتعاش التي حصلت في الماضي عندما كانت الاتجاهات التي تمثل اساسه نشطة اكثر . وفي منتصف سنة ١٩٨٥ ، كان يبدو النمو في أكبر الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو منخفضا نحو معدل سنوى يبلغ ٣,٦ في المائة ، وكان النمو في البلدان المتقدمة النمو الاخرى متد[illegible] أيضا .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وأدت هذه الحالة الى فروق كبيرة في التطلعات . فقد علّق البعض آمالهم على استمرار وتقوية الانتعاش وتوقعوا ذلك . وخشي البعض الآخر حدوث فتور جوهرى في نشاط الاقتصاد العالمي . ويمكن إرجاع هذه الفروق الى افتراضات ضمنية بشأن قابلية الاختلالات الموجودة للاستمرار وبشأن السياسات المحتمل اتباعها .

٢٠ - وتشير التقديرات الاساسية ، الى الآن ، الى نسبة نمو سنوية في البلدان المتقدمة النمو تتراوح بين ٢,٥ و ٣ في المائة للانتاج الفعلي لهذه البلدان خلال النصف الثاني من الثمانينات . وبمعدل نمو مقداره ٣ في المائة في البلدان الصناعية ، ينتظر أن ينمو حجم التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين ٥ و ٥,٥ في المائة سنويا . ويتصور أن يزيد حجم صادرات البلدان النامية مرتين تقريبا عمّا هو عليه معدل نمو البلدان المتقدمة النمو . ويقدّر ان يزيد الانتاج الحقيقي للبلدان النامية بمعدل يتراوح بين ٤ و ٤,٥ في المائة . ورغم ان هذه النسبة دون معدلات النمو في الستينات والسبعينات بكثير ، فهي تمثل تحسنا كبيرا بالنسبة للمعدلات في بداية الثمانينات ولكنها لن تحيي ، بحلول عام ١٩٩٠ ، الدخل الفردى الحقيقي الذى كانت تنعم به أغلب البلدان النامية سنة ١٩٨٠ .

٢١ - وتقوم هذه التصورات بالضرورة على افتراضات محددة بشأن نمو أسعار الفائدة العالمية واحتمالات صافي القروض التي تقدمها المصارف الخاصة الى البلدان النامية ونمو الاستثمار الأجنبي الخاص . وفي بعض التصورات ، يفترض حدوث انخفاض تدريجي في سعر الفائدة الى نسبة ٨ في المائة تقريبا بحلول نهاية هذا العقد ، ويقدّر ان تعود الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الى معدل نموها التاريخي الذى كان يبلغ سنويا حوالي ١١ في المائة ، وينتظر ان ينمو اقراض المصارف الخاصة بنسبة تتراوح بين ٤ و ٧ في المائة . وتتوقف واقعية هذه الافتراضات على الاختيارات السياسية والسياسات المتعلقة بالاقتصادات الكلية المتبعة في بلدان العملات الرئيسية ، وعلى برامج التعديل في البلدان النامية المدينة ، وعلى وضع النظام المالي الدولي الخاص .

٢٢ - وأدى الجمع بين سياسة التوسع المالي وسياسة التقييد النقدى في الولايات المتحدة في بداية الثمانينات الى حالات عجز كبير في الميزانية والى أسعار فائدة أعلى والى تدفقات رأسمالية كبيرة ، بانتقال أكثر من ١٠٠ بليون دولار في الحساب الجارى للولايات المتحدة بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ (من فائض قدره ١١ بليون دولار الى عجز قدره ٩٣ بليون دولارا) . وأصبح هذا الانتقال اكثر وضوحا سنة ١٩٨٥ حيث يتوقع ان يبلغ العجز في الحساب الجارى اكثر من ١٣٠ بليون دولار . ويشيع الاعتقاد بعدم امكان تحمّل هذا الاتجاه .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - ويمكن تعويض فتور نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة نمو أعلى في البلدان الصناعية الاخرى . فنمو انتاج اوروبا بطيء ووتيرة نمو العمالة اكثر بطئا . وارتفع حساب اوروبا للمعاملات الجارية من فائض يبلغ ٠,٢ من بلايين الدولارات سنة ١٩٨١ الى فائض يفوق ٣٧ بليون دولار سنة ١٩٨٤ ، ويرجع ذلك اساسا الى الحافز الكبير المترتب على واردات الولايات المتحدة . ونظرا لانه لا يرجح ان يزداد نمو الواردات الاوروبية في المدى القصير ، فمن المرجح ان ينمو هذا الفائض اكثر سنة ١٩٨٥ . وارتفع فائض حساب المعاملات الجارية الياباني من ٦ بلايين دولار سنة ١٩٨١ الى ٣٦ بليون دولار سنة ١٩٨٤. وتشير التقديرات الاولية الى تحقيق فائض اكبر سنة ١٩٨٥ . وفي ظل هذه الظروف ، فان قيود موازين المدفوعات الحالية ليست هي التي تثبط السياسات التوسعية بالنسبة لاغلب البلدان ، بل خشية اشتعال نيران التضخم من جديد بعد أن أمكن التحكم فيه ، والإعراض عن زيادة عجز الميزانيات وكذلك الدروس المستفادة من محاولات التوسع الفردى التي وضحت مدى سرعتها في الإضرار بموازين المدفوعات .

٣٤ - ان اختلال حسابات المعاملات الجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لا يقل أهمية عما سبق ، بل ان تحمله اصعب . فالتحول في هذا الصدد كبير ، اذ أن مجموع عجز حساب المعاملات الجارية الذى يشكو منه ١٢٣ بلدا ناميا مدينا انخفض من ١١٣ بليون دولار سنة ١٩٨١ الى ٣٨ بليون دولار سنة ١٩٨٤ . وكاد يختفي سنة ١٩٨٤ عجز حساب المعاملات الجارية لكبار المقترضين السبعة - وكان قد بلغ ٤٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ . واذا اعتبرنا أن من الممكن تحمل هذه الحالة في حسابات المعاملات الجارية على المدى المتوسط فان معنى ذلك الرهان على استمرار نقل صاف للموارد من البلدان المدينة الى البلدان الدائنة في شكل فوائض في التجارة وفي خدمات غير عوامل الانتاج بمقدار ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للبلدان المقترضة الرئيسية . وما انفكت تتزايد هذه التحويلات الصافية للموارد منذ سنة ١٩٨٢ ، وينتظر أن تدفع البلدان النامية سنة ١٩٨٥ فائدة تبلغ حوالي ٧٠ بليون دولار ، في حين انها تعاني من عجز مركّب في الحساب الجارى بمبلغ ٤٠ بليون دولار . ولا يمكن القيام بذلك إلا بتوليد فوائض متزايدة في التجارة ، غير انه اذا أحبط الانتعاش ، فسيكون من الصعب أو من المستحيل القيام بذلك بتوسيع الصادرات أو بخفض الواردات . ويوجد فعلا ما يشير الى ان الفوائض التي حققتها بعض البلدان المدينة الكبيرة في العالم النامي سنة ١٩٨٤ ستتقلص خلال سنة ١٩٨٥ . وعلاوة على ذلك ، فان صعوبات موازين المدفوعات حادة في العديد من البلدان النامية التي ليست بلدانا مدينة كبيرة ولكن تعتمد على صادرات السلع الاساسية ولم تشارك في انتعاش الولايات المتحدة لان صادراتها توجّه أساسا الى الاسواق الاوروبية .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - وكان للتقلص الحاد في واردات البلدان النامية آثار انكماشية على البلدان الصناعية . وكانت صادرات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى الى البلدان النامية ، سنة ١٩٨٤ ، أقل بمبلغ ٥٠ بليون دولار تقريبا (بنسبة سنوية) مما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . واستنادا الى تقديرات الاونكتاد في "التقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٥ "، فان هذا الانخفاض سيتسبب في فقدان ما يقرب من ٧ ملايين سنة عمل في البلدان الاوروبية الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى وفي فقدان ما يقرب من مليون سنة عمل في امريكا الشمالية . وأدت البطالة المتزايدة بدورها الى فرض قيود جديدة على صادرات البلدان النامية ، وبخاصة في الصناعات التحويلية حيث يخضع ثلثا صادرات هذه الصناعات تقريبا الى حواجز غير جمركية بشكل أو بآخر .

٢٦ - وتثير الاختلالات الحالية في الحسابات الجارية والحسابات المالية تهديدا خطيرا بالنسبة للتطلع لظهور أسعار صرف أقل تقلبا ونظام تجارى مفتوح واسعار فائدة ثابتة ونمو متجدد . ومن المرجح ان يحدث تباطؤ ، الا اذا تغيرت السياسات . وقد تشهد البلدان الصناعية ، في هذه الحالة نموا بنسبة حوالي ٢,٥ في المائة في المتوسط ، وهي نسبة سينجم عنها باقترانها بالسياسة الحمائية الحالية ، نمو في صادرات البلدان النامية لا يتجاوز ٣ في المائة سنويا . واذا استمرت اسعار الفائدة الحقيقية دون تغيير ، فان نسب خدمة ديون البلدان النامية سترتفع ، غير تاركة المجال لارتفاع الواردات اطلاقا . وسيبلغ نمو الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية نسبة ٣ في المائة فحسب ، تاركا ربما نصفا في المائة لنمو الدخل الفردى . ان هذه الصورة القاتمة تلقي الضوء على هشاشة الحالة الراهنة وتلفت الانتباه الى القضايا المستمرة التي تحيط بالنظم النقدية والتجارية الدولية .

جيم - النظام النقدى الدولي

٢٧- تضمن النظام الذى تمت الموافقة عليه في بريتون وودز أحكاما صريحة بشأن الجوانب الاساسية للعلاقات بين عملات الدول المستقلة . ومن بين الاحكام : (أ) نظام سعر الصرف ؛ (ب) طبيعة الاحتياطيات الدولية ، (ج) عملية تعديل موازين المدفوعات ؛ (د) مدى قابلية العملات للتحويل ؛ (هـ) نظم تحركات رأس المال القصيرة والطويلة الأجل . ونص الاتفاق أيضا ، للمرة الاولى في التاريخ ، على ادارة النظام بوصفه مشروعا دوليا مشتركا .

Digitized by UNOG Library

٢٨- وقد استعيدت امكانية التحويل فيما بين العملات الرئيسية ، وأزيلت تدريجيا القيود على تحركات رأس المال الطويلة الاجل ، ولكن كان مفهوما في بريتون وودز أن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل ستخضع للقيود . واستوجب ذلك منطق نظام يعتمد على حدوث تغيرات غير مترابطة وكبيرة في أسعار الصرف في اتجاهات يمكن التنبؤ بها ، مما أوجد خيارات ذات اتجاه واحد بالنسبة لمضاربات العملة .

٢٩- وبعد ما يزيد على عقد بقليل من استعادة امكانية التحويل بين العملات بدأ النظام ينهار في المجالات الاخرى . إذ تراجع نظام سعر الصرف الثابت ولكن القابل للتعديل وحل محله تعويم العملات الرئيسية . وكان نظام الاحتياطي قد ترك في بريتون وودز ليكون قاعدة الصرف بالذهب ، بحيث يستكمل بحقوق السحب العامة في صندوق النقد الدولي ، ولكن لم يوضع حكم بشأن الزيادة المنتظمة للاحتياطيات . وفشل ادخال نظام حقوق السحب الخاصة في منع الزيادة السريعة في الاحتياطات الدولارية التي تزايد اقتراضها في السوق الأوروبية ، ولم تعد السيولة الدولية تدار دوليا . وعفى الزمن على القيود على حركات رأس المال القصيرة الأجل وذلك بسبب ازدهار السوق الأوروبية والمرونة الجديدة في أسعار الصرف الرئيسية .

٣٠- وهناك توافق كبير في الآراء بشأن منجزات ونواحي فشل نظام بريتون وودز في مجالات السياسة تلك . كما توجد الآن أيضا درجة كبيرة الى حد ما من الاتفاق حول الاسباب الاساسية للانهيار الجزئي للنظام في أوائل السبعينات . ولكن لا يوجد توافق في الآراء فيما يتعلق بأسباب فشل المحاولات الرامية الى تحقيق اصلاح نقدى دولي أو فيما يتعلق بأوجه نجاح الترتيبات ومواطن قصورها التي برزت بعد سنة ١٩٧٣ .ولا يوجد أيضا توافق في الآراء بشأن الحاجة الى اصلاح الترتيبات الحالية في اتجاه تحقيق نظام أكثر استقرارا ودواما ، أو حتى بشأن الاجراءات التي تتبع عند النظر في الامر .

٣١- وعلى الرغم من اختلاف الحكومات في تقييماتها العامة للطريقة التي خدم بها النظام الاقتصادى الدولي ، من الخطأ الاعتقاد بأن أوجه الخلاف الحالية يمكن أن تقل لتصل الى مستوى جدال بين أولئك الذين يلحون على ضرورة اجراء اصلاح شامل وأولئك الذين ينفون الحاجة الى ذلك ويعتقدون أن تحسين الترتيبات القائمة من خلال المشاورات بين بضعة لاعبين سيكون كافيا .ويتشاطر كثيرون قلقا بشأن ضعف الترتيبات الحالية في عدة مجالات ملحة هي :

(أ) عدم انتظام أسعار الصرف وشدة تقلب سعر الصرف التي يسمح بها النظام الحالي ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) طبيعة أصول الاحتياطي وتوفيرها ، وهو موضوع أصبح لا يمكن فصله عن عمل أسواق رأس المال الدولية الخاصة ؛

(ج) الاشراف والقضايا المترابطة المتعلقة بالشرطية ومعاملة البلدان النامية .

١- نظام سعر الصرف

٣٢- من المعترف به على نطاق واسع أن إدخال مرونة أكبر على أسعار الصرف ساعد على الحفاظ على نظام تجارى ومالي مفتوح نسبيا ، سمح بتصحيح أسعار الصرف الإسمية مراعاة للفروق في معدلات التضخم الوطنية . ومع ذلك ، فان الاعتقاد بأن الأسعار "المعومة" ستعزل الاقتصادات الوطنية عن الصدمات الخارجية وعن تأثيرات سياسات البلدان الاخرى ثبت أنه اعتقاد خاطىء . وأظهرت تجربة ما يزيد على اثنتي عشرة سنة من اتباع الأسعار المعومة أن الاقتصادات الوطنية ربما أصبحت أكثر حساسية للصدمات والسياسات الخارجية ، مما يضيّق نطاق الاستقلال الوطني عند وضع السياسات المحلية . وواجهت البلدان النامية ، بصفة خاصة ، صعوبات خطيرة في إطار نظام أسعار الصرف الحالي .

٣٣- وقد كان من المتوقع أن تزيد قابلية أسعار الصرف الاسمية للتغير ، إلا أن التحركات في هذه الأسعار فاقت التوقعات بكثير وأثرت على أسعار الصرف الحقيقية (المصححة مراعاة للتضخم) التي أظهرت عدم انتظام مستمرا متوسط الاجل ، وتغيرات حادة على المدى القصير ، غير متصلة عادة بالظروف الاقتصادية الاساسية مثل القدرة على المنافسة التجارية وأرصدة الحسابات الجارية . وينطوى تقلب أسعارالصرف الحقيقية وعدم انتظامها على تكاليف كبيرة حيث أن الاشارات المضللة التي تصدر عن السوق والتشكك العميق في الظروف المقبلة يجعل القرارات الاستثمارية أصعب . وقد تؤدى المغالاة في تقييم أسعار الصرف الى مكاسب قصيرة الاجل في مواجهة التضخم ، ولكنها تؤدى الى تفاقم التوترات التجارية وتشجع الحمائية . أما بخس تقييم أسعار الصرف فانه قد يعزز الصادرات ولكنه يزيد من الضغوط التضخمية .

٣٤- وعندما أظهرت أسعار صرف العملات الرئيسية عدم انتظام مستمرا وتقلبت تقلبا واسعا ، كان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى ثلاث مجموعات من العوامل هي : تفاوت الأفكار العامة أو الخاصة فيما يتعلق بإمكان استمرار السياسات المالية والنقدية ؛ ونقص التنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي ؛ والخصائص الجديدة لأسواق العملات ، التي يمكن أن تنتقل فيها مبالغ ضخمة من الأموال حول العالم .

Digitized by UNOG Library

٣٥- وقد تجاوز بكثير تحرير تدفقات رأس المال القصيرة الأجل المدى الذى كان يعتقد أنه مستصوب في وقت بريتون وودز ، وأدت التطورات الثورية التي حدثت في مجال الالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية الى إمكانية نقل الأموال حول العالم في ثوان ، استجابة للتغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف . وسيطرت تلك التحركات في رأس المال على الطلب والعرض في أسواق العملات الأجنبية . اذ يمكن أن تظهر أسعار صرف العملات الرئيسية عدم انتظام مستمرا غير مرتبط بالظروف الاقتصادية الجوهرية الأساسية . ويمكن أن تؤدى التغيرات في المواقف والتوقعات في أسواق العملات الأجنبية ، حيث الانماط السلوكية الأشبه بأنماط سلوك القطيع والآثار الجماعية مثبتة بالوثائق ، الى تحولات مفاجئة ومزعزعة .

٣٦- وقد أصبحت تحركات رأس المال كبيرة لدرجة أنها جعلت من الصعب أو من المستحيل السيطرة على تزايد أو تقلص السيولة . ومن الدلائل الصريحة على هذا مقارنة الحد الأقصى للمضاربات اليومية الذى بلغ ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار ضد الجنيه الاسترليني في حركة التدافع على سحب الودائع المصرفية التي حدثت على نطاق واسع في آب/اغسطس ١٩٤٧ ، بالحد الأقصى للمضاربات اليومية الذى جاوز ٥ر١ بليون دولار في جمهورية المانيا الاتحادية في أيار/مايو ١٩٦٩ . أما الآن فتقدر قيمة المعاملات التي تجرى في يوم واحد في أسواق العملات تقديرا تقريبيا جدا بما يتراوح بين ٥٠ بليون و ١٥٠ بليون دولار . وهذه المعاملات تنتج عن نسيج معقد من التجارة والمدفوعات ومن التعديلات في حوافظ الاوراق المالية والعمليات المالية الاخرى .وتبلغ القيمة السنوية للمعاملات الدولية المسجلة في العملة ما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ تريليون دولار ، بينما تبلغ قيمة التجارة العالمية زهاء تريليونين من الدولارات سنويا . وهذه الارقام تثير القضية التي أسماها مصرف التسويات الدولية في تقريره لسنة ١٩٨٥ "مايترتب على وجود أسواق مالية متكاملة دوليا ومبتكرة ومزال عنها القيود تدريجيا من آثار فيما يتعلق بادارة السياسة النقدية والاشراف الحصيف" .

٣٧- ففي أسواق بهذه الضخامة لا يمكن لأى مصرف مركزى بمفرده أن يتدخل ليحقق تأثيرا مستمرا ، ولاسيما اذا كان يسعى لرفع قيمة عملته ببيع عملات أجنبية . ويتطلب التدخل الفعال توفر موارد على نطاق يستبعد احتمال التخلي عن التدخل بسبب نقص الأموال . والمصارف المركزية الوحيدة التي يتوفر لديها عرض يمكن أن يكون غير محدود من عملة من العملات هي تلك التي تصدر هذه العملة . ومع ذلك فليس واضحا ما اذا كانت القوانين التي تقيد أنشطة تلك المصارف ستسمح لها حاليا بانتهاج موقف حازم بدرجة كافية حتى لو كانت تعمل معا . وعلاوة على ذلك سيكون معنى هذا التدخل بالنسبة

Digitized by UNOG Library

للسياسة النقدية هو حدوث زيادة في عرض النقد في البلدان التي ستخفض عملاتها وحدوث انخفاض في عرض النقد في البلدان التي سترفع قيمة عملاتها . ولذا ينبغي تحليل خطر حدوث تضارب بين الأهداف الرامية الى استقرار سعر الصرف والأهداف النقدية بعناية .

٣٨- وفي إجتماع مجموعة البلدان الخمسة الذى عقد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ اتفقت البلدان ذات العملات الرئيسية على وجوب أن تعكس أسعار الصرف بشكل أفضل مما كانت عليه الحالة الظروف الاقتصادية الجوهرية ، وناقشت التعاون لتحقيق انخفاض في أسعار الدولار بلا مشاكل . فالحد من عدم انتظام العملات الرئيسية وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار فيما بينها أمران يتعلقان أساسا بالتعاون فيما بين البلدان . ومع ذلك تعتبر القضية مصدر قلق عميق للبلدان الاخرى حتى لو كان دورها في هذا الصدد محدودا . أما الجوانب الاخرى لعمل النظام النقدى ، ولاسيما الجوانب الطويلة الاجل ، فهي تتعلق مباشرة بالبلدان ذات العملات غير الرئيسية وتشمل سياساتها ؛ وينبغي إثارة تلك الجوانب في محافل أوسع بمشاركة أكبر أو ربما في هيئات تمثيلية مخصصة مثل لجنة العشرين المعنية باصلاح النظام النقدى الدولي والقضايا ذات الصلة في اوائل السبعينات . وعلى الرغم من عدم وجود تعارض بالضرورة بين التعاون بين البلدان ذات العملات الرئيسية في مجموعة صغيرة واجراء مناقشات في هيئات أكبر ، يبدو من الملائم بحث أفضل الطرق لدمج النهج المختلفة لضمان ايجاد ترتيبات فعالة وعملية تراعى فيها تماما مصالح جميع البلدان .

٢ - السيولة الدولية

٣٩- يعتمد حاليا تضخم وانكماش السيولة الدولية اعتمادا جوهريا على سلوك أسواق رأس المال الدولية الخاصة ولاسيما على المصارف الدولية الكبرى في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . فاتاحة ائتمانات مصرفية للبلدان التي تعاني عجزا تستلزم استيفاء شرطين ضروريين وكافيين هما :أن تكون لدى المصارف الدولية الكبيرة القدرة على اجتذاب أموال وأن تقرر زيادة اقراضها الدولي . ومع ذلك ، لا يعتبر النظام المصرفي الدولي الخاص نظاما مغلقا . إذ يزيد مجموع أصوله وخصومه أو يقل لأن الودائع المصرفية ليست الخيار الوحيد المتاح أمام المدخرين ، سواء كانوا محليين أو أجانب ، كما لا يعتبر الاقراض الدولي الخيار الوحيد المتاح أمام المصارف . ولذلك يتأثر حجم وأحكام وشروط الائتمان المصرفي الدولي بالتغيرات في السياسات النقدية والمالية ، وهيكل أسعار الفائدة ، والمخاطر والربحية النسبية المتوقعة في الأسواق المالية والحقيقية للبلدان ذات العملات الرئيسية القابلة للتحويل .

Digitized by UNOG Library

٤٠- وكون السيولة الدولية التي توفرها الاسواق والمكتسبة عن طريق الترتيبات الائتمانية مع الاسواق المالية أصبحت راجحة الكفة في الاقتصاد العالمي أمر له أثار بعيدة المدى على ادارة السيولة الدولية . وأهم هذه الآثار هو أن كفاية السيولة الدولية لم يعد من الممكن تقييمها على أساس احتياطي الحيازات المسجلة فقط بل يجب أن توضع في الاعتبار أيضا مفاهيم السوق عن "الجدارة الائتمانية"للبلدان المقترضة وتوافر مصادر تمويل رسمية . أما الاثر الثاني فيتصل بخطر حدوث تقلبات مفاجئة في الشروط والاحكام التي تتاح على أساسها السيولة الدولية ، بسبب تأخر اعتراف السوق بالتغيرات في الجدارة الائتمانية المفترضة واستجابة السوق الفجائية لهذه التغيرات ، وأما الأثر الثالث فهو أن النظام الحالي لا يخدم البلدان النامية خدمة جيدة لأن اغلبيتها لديها امكانية محدودة فقط للاقتراض من الاسواق ، ان كانت لها هذه الامكانية على الاطلاق .

٤١- ولهذه الاعتبارات تأثير هام على مكانة حقوق السحب الخاصة بوصفها اصلا احتياطيا في التقييم الطويل الاجل للنظام النقدى الدولي . وفي هذا الصدد ، وجه تقرير مجموعة العشرة وتقرير مجموعة الاربعة والعشرين الانتباه الى مواد اتفاق صندوق النقد الدولي التي تدعو الاعضاء الى التعاون مع الصندوق ومع الاعضاء الاخرين سعيا الى هدف تحقيق "اشراف دولي أفضل على السيولة الدولية" (المادة الثامنة ، الفرع ٧).

٣ - المراقبة

٤٢ - يعتمد نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة اليوم في أي بلد ، الى حد كبير ، على السياسة الاقتصادية للبلدان الاخرى ؛ إذ أن تناسق السياسات الاقتصادية قد أصبح جزءا أساسيا من أنشطة التعاون الاقتصادي الدولي . وإن تحقيق ذلك التناسق يمثل مهمة عسيرة ودقيقة تتخذ أشكالا مختلفة ، الأمر الذي يتوقف على مدى الارتباط القائم بين البلدان المعنية وطابعه . كذلك ، فان مراقبة السياسات الوطنية ومناقشتها على الصعيد الدولي هما جزء هام من أعمال بعض الهيئات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ") ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، واتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، وهيئات كثيرة غيرها .

٤٣ - وفي التعديل الثاني لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي ، الذي أصبح ساريا في عام ١٩٧٨ ، تضمنت المادة ٤ التزام الدول الاعضاء بتوجيه سياساتها الاقتصادية نحو تعزيز تحقيق نمو اقتصادي منتظم في ظل استقرار معقول للأسعار ، كما نص (البند ٣ منها) على مبدأ مراقبة الصندوق لسياسات الدول الاعضاء فيما يتعلق بأسعار الصرف .

Digitized by UNOG Library

٤٤ - ومن ناحية أخرى ، فان الحالات الاخيرة لسوء تكييف أسعار الصرف قد وجهت اهتماما جديدا نحو ضرورة جعل السياسات الاقتصادية الوطنية منسجمة مع أهداف التكييف الدولي ، كما أن تقارير مجموعة العشر ومجموعة الاربع والعشرين توضح الاتفاق الواسع النطاق على ضرورة جعل المراقبة أكثر فعالية .

٤٥ - كذلك ، فان المادة ٤ - التي تجرى حاليا بمقتضاها مشاورات ومناقشات مع أعضاء الصندوق - تقصر المراقبة رسميا على السياسات المتعلقة بأسعار الصرف . وفي إطار المشروطية المختلف ، والمتصل بالموضوع في الوقت نفسه . فان اهتمام الصندوق هو أوسع نطاقا ، كما أن هناك حاجة الى تضمين المراقبة نطاقا أوسع من القضايا ، مثل مزج السياسة الضريبية والسياسة النقدية ، والمشاكل الهيكلية والسياسات التجارية ، على نحو ما أشار الى ذلك تقرير مجموعة الدول العشر .

٤٦ - وقد اتفقت مجموعة العشر على أن " المراقبة لم تكن فعالة بما فيه الكفاية لإحداث تغييرات في سياسات البلدان التي تحصل على قدر كاف من التمويل الخارجي ولا تحتاج الى تطبيق برنامج للتكيف بدعم من صندوق النقد الدولي " . واتفقت المجموعة كذلك على أن المراقبة المتعددة الاطراف " يجب أن ينصبّ اهتمامها على البلدان التي كان لها تأثير كبير في الاقتصاد العالمي " .

٤٧ - وقد وافق الفريق العامل التابع لمجموعة الاربع والعشرين على هذا . وثار السؤال عن الطريقة التي يمكن بواسطتها أن تحقق المراقبة قدرا أكبر من التأثير . وقد وافقت لجنة العشرين في تقريرها لعام ١٩٧٤ على ضرورة تضمين اجراءات صندوق النقد الدولي عملية ممارسة " ضغوط متدرجة الشدة " من أجل حث البلدان على إحداث تغييرات في السياسات تقتضيها الحالة الاقتصادية الدولية ، بيد انه لم يحدث أي اتفاق بشأن أشكال تلك الضغوط . وقد بعث الفريق العامل التابع لمجموعة الاربع والعشرين هذه الفكرة ، في حين اعتمدت مجموعة العشر ، ومن الجهة الاخرى ، على ضغط مجموعة نظيرة وعلى الاثر الذي يحتمل أن تتركه الدعاية ، الامر الذي لم يلق التشجيع في تقرير مجموعة الاربع والعشرين .

٤٨ - ومن دواعي الرضا أن هناك اتفاقا على أن البلدان " يجب أن تكون مستعدة لإدراك الآثار الدولية المترتبة على سياساتها ، وأن تمنح تلك الآثار وزنا أكبر لدى ممارساتها لعملية اتخاذ القرارات " ، وذلك على النحو المعرب عنه في تقرير مجموعة العشر . كما انه من دواعي الرضا أن يتم التأكيد ، صراحة ، على ضرورة مراعاة التماثل وعدم التحيز .

Digitized by UNOG Library

٤٩ - وقد يكون من الضروري التأكيد على أن الهدف من المراقبة لا يمكن أن يكون فرض سياسات على الحكومات لا تحقق مصالحها على المدى الطويل ؛ وانما بالاحرى تزويد الحكومات بأداة دولية تحذّرها عندما تسفر الضغوط المحلية الناجمة عن المحاولات القصيرة النظر الرامية الى الاستفادة على حساب بلدان أخرى عن تهديد التقدم المنتظم للاقتصاد العالمي وتهديد مصالحها على المدى الطويل . ولا يمكن للمراقبة أن تكون فعالة إلا بروح من التعاون يصعب توفرها في عالم متكامل اقتصاديا بقدر أكبر بكثير مما يود أن يكون متكاملا سياسيا .

٥٠ - ولابد كذلك ، من الاعتراف بأن جانبا من صعوبة المراقبة انما ينبع من تفشي الجهل الحقيقي ، والتشكك ، واختلاف الآراء بالنسبة لجذور الركود في الاقتصادات الصناعية ، لطبيعة تشكيل الاجور والاسعار ، لدور مختلف مظاهر الجمود التي يرجع منشؤها ، بصورة جزئية ، الى القرارات السياسية .

دال - مشكلة الديون

٥١ - لم ينبه المجتمع العالمي الى تقلقل الحالة النقدية والمالية الدولية أكثر من خطر التعرض لأزمة مديونية تتخذ شكل عجز واحجام واسعي النطاق من جانب البلدانالنامية عن السداد لدائنيها ، الامر الذي من شأنه إشاعة الفوضى ، بصورة خطيرة ، في النظام المالي الدولي . وليس من المرجح حدوث أزمة دين دولية بهذا المعنى . إلا أن أزمة الدين في عدد كبير من البلدان النامية هي حقيقة سائدة بالفعل من حقائق الحياة . إذ ان الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة ، الى جانب انخفاض القروض المصرفية الجديدة ، قد تسببا في حدوث هبوط اقتصادي حاد في البلدان المدينة .

٥٢ - ووفقا لتقديرات البنك الدولي ، ارتفع اجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية من ٦١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ الى ٨٩٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٤ . ومن أصل هذا المبلغ الاخير ثمة ١٤٢ بليون دولار هي دين قصير الاجل تقل فترة استحقاقه عن سنة واحدة ، و ٣٥ بليون دولار هي دين لصندوق النقد الدولي ؛ في حين تشكل بقية اجمالي الديون ، البالغة ٧١٧ بليون دولار ، ديونا متوسطة الاجل وطويلة الاجل . وقد حصلت جهات إقراض خاصة على ٤٧٣ بليون دولار من الديون المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، في حين حصلت جهات إقراض عامة على ما تبقى منها ، وهو ٢٤٥ بليون دولار .

Digitized by UNOG Library

٥٣ - وبلغ مجموع الديون الخارجية المستحقة على ١٦ بلدا من البلدان المقترضة الرئيسية ٥١٨ بليون دولار ، أي ٥٨ في المائة من اجمالي الديون الخارجية . وتقع ثمانية من هذه البلدان في أمريكا اللاتينية ، ويبلغ دينها المشترك ٣٣٠ بليون دولار ؛ في حين أن البلدان الثمانية الاخرى ، التي تقع ستة منها في آسيا ، بلغ اجمالي ديونها الخارجية ١٨٨ بليون دولار . أما بقية البلدان النامية ، البالغ عددها ١٠٠ تقريبا ، فبلغ اجمالي ديونها الخارجية ٣٧٧ بليون دولار .

٥٤ - وهكذا ، قد يبدو أن مشكلة الديون لا تهم سوى عدد محدود من البلدان النامية ؛ إلا ان هذا الاستنتاج سابق لأوانه . إذ من الطبيعي أن توجد مشاكل الديون الكبيرة في البلدان الكبيرة ذات الدخول المرتفعة نسبيا ؛ كما أن من الطبيعي أن يكون مصير هذه البلدان موضع اهتمام من جانب المجتمع المالي . بيد انه يتعين ألا يغرب عن البال أن الكثير من البلدان الأصغر والأضعف - غير المدينة لمصارف خاصة وإنما لحكومات ، والتي لا تثير مشاكلها قلقا في الدوائر المالية - إنما تواجه ، مع ذلك مشاكل خطيرة تتصل بميزان المدفوعات ، تمثل خدمة الدين فيها جزءا ليس بالضئيل .

٥٥ - إن ظهور مشاكل عامة متصلة بخدمة الدين لدى البلدان النامية يرجع الى انخفاض حجم الصادرات ، وزيادة أسعار الفائدة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وقد أدى الانتكاس الاقتصادي العالمي الى تدهور حجم الصادرات ، وإنخفاض أسعار تصدير السلع الاساسية . كما أن ارتفاع أسعار الفائدة ، الى جانب الارتفاع الزائد في قيمةالدولار ، قد أسهما في انخفاض الأسعار ، عن طريق خفض الطلب على الأسهم ، وخفض أسعار معظم السلع بالدولار . وقد عمل هذا ، بالاضافة الى أن معظم الديون واجب السداد بالدولار وخاضع لتغير شروط الفائدة ، على إضعاف قدرة البلدان النامية على خدمة الدين .

٥٦ - وقد أدت هذه الحالة الى السحب المفاجيء للقروض المصرفية الخاصة ، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في أزمات الدين التي شهدتها السنوات القليلة الماضية . فبعد سنوات التوسع السريع ، لم تحدث في صافي القروض المقدمة من المصارف الى البلدان النامية أية زيادة على الإطلاق منذ عام ١٩٨٢ ، باستثناء القروض غير الطوعية المقدمة الى البلدان ذات المديونية الكبيرة بمقتضى اتفاقات لإعادة جدولة الديون تحت اشراف صندوق النقد الدولي . أما في البلدان التي لا توجد فيها رقابة على صرف العملات ، فان الحالة غالبا ما كانت تتفاقم بفعل تدفق رؤوس الأموال الى الخارج .

Digitized by UNOG Library

٥٧ - وقد اضطرت البلدان المنخفضة الدخل الى الاعتماد ، في معظم الاحوال ، على الاقتراض التساهلي ، الذي لم يكن عرضة لهذا الهبوط الحاد . ومع ذلك ، فان نسب خدمة الدين في هذه البلدان تعادل حاليا النسب المقابلة لها في البلدان ذات المديونية الكبيرة ، أو تزيد عليها .

٥٨ - وتمثل مشكلة الديون الدولية الحالية سحابة تلقي ظلالا قاتمة على مستقبل الاقتصاد العالمي . ويتوقف تقليل خطر هذه المشكلة على احتمالات تحقيق ما يلي : (أ) إنتعاش مستمر في البلدان الصناعية ، وانخفاض آخر في أسعار الفائدة الحقيقية ؛ (ب) إنحسار موجة الحمائية في البلدان الصناعية ؛ (ج) إنتعاش أسواق السلع ؛ (د) استئناف تقديم القروض المصرفية الطوعية (هـ) استمرار تنفيذ برامج التكيف في البلدان المدينة . ولا يخضع لسيطرة البلدان المدينة النامية أنفسها من هذه العناصر إلا العنصر الاخير .

٥٩ - وقد سلكت الجهود الدولية حتى الآن نهج تناول مشاكل الديون حالة بحالة ، وهو نهج تراعى فيه الظروف الخارجية على النحو الذي هي عليه . أما برامج التكييف المنفذة بمقتضى اتفاقات اعادة جدولة الديون فتتألف من سياسات ينتظر من البلدان المدينة انتهاجها لضمان خدمة الديون خدمة كاملة في ظل الحالة الخارجية السائدة . وكان لهذه التدابير تأثير إنكماشي على الاقتصاد العالمي . أما التزام الدائنين فاقتصر على إعادة جدولة مدفوعات سداد الديون ، وتقديم قروض جديدة . ورغم إعادة جدولة الديون على عدة سنوات بالنسبة لثلاثة من البلدان ذات المديونية الكبيرة ، فانممارسات إعادة هيكلة الديون التي جرت على مر السنوات الثلاث الماضية لم تسفر عن إرجاء استهلاك الديون بمعدل ملحوظ . إذ ان ما يقرب من ٦٠ في المائة من الديون ستكون مستحقة السداد خلال السنوات الخمس القادمة . ومن الاهمية الخاصة بمكان المبلغ الضخم اللازم دفعه لسداد السلف المقدمة من صندوق النقد الدولي ، المقرر سدادها خلال الاعوام المقبلة ، والتي ستصل الى ما يقرب من ٨ بلايين دولار بحلول عام ١٩٨٧ ، يستحق سداد جانب كبير منها من بلدان مدينة افريقية .

٦٠ - وينبغي أن يشتمل السعي الى ايجاد حل لمشكلة الديون على المدينين القصير والمتوسط على ايجاد أساليب لزيادة حجم الموارد المتاحة للبلدان النامية ، وعلى تعزيز إعادة جدولة الديون على سنوات عدة ، فضلا عن مواصلة تدابير التكييف المحلي اللازمة في البلدان المدينة . وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ، بصفة خاصة ، فمن الضروري تحقيق تدفق زائد من التمويل التساهلي . وماإنفك إلغاء الدين الرسمي

Digitized by UNOG Library

المستحق على البلدان الاكثر فقرا أمرا ذا أولوية عليا . وقد ورد اقتراح باقامة حوار حكومي دولي بشأن هذه المسائل يتوخى فيه النظر بواقعية الى مستقبل البلدان المدينة . وهذا الاقتراح يستحق أن ينظر فيه بجدية .

٦١ - أما قدرة البلدان المدينة على فرض برامج قاسية للتكيف المحلي ، وعلى تحمل تقشف دائم ، فتعتمد على توقع انتهاجها نهجا يكون معه لهذه التضحيات معنى وغرض ، وعلى توافر الائتمانات الاجنبية وتوسع الاسواق الاجنبية ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية خلال فترة زمنية معقولة . وإن من المؤلم اجتماعيا وسياسيا أن تجرى عمليات التكييف التي تشهدها هياكل الانتاج والاستهلاك وخدمات الوكلاء التجاريين على أساس الافتراض بأن البلدان المتقدمة النمو ستقوم ، من جانبها ، بالتكيف مع التحولات الملحوظة في المزايا المتماثلة بدلا من إغلاق أسواقها . وينبغي لاية استراتيجية تستهدف حل مشكلة الديون بأسلوب سلس أن تسعى الى ضمان تحقيق هذه التطلعات .

هاء - التجارة والحمائية والتكيّف الهيكلي

٦٢ - إن المبادىء التي وجّهت الجهود الدولية الرامية الى التحرر التجاري في نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتي نص عليها فيما بعد في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، إنما كانت تتمثل في التعددية ، والمعاملة بالمثل ، وعدم التمييز في شكل مبدأ الدولة الاكثر رعاية . إن قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تفرض على الموقّعين عليه التزامات تتصل ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق تبادل تجاري أكثر حرية ؛ كما أنها تقر ، في الوقت نفسه ، بالحاجتالى توافر شروط وقائية . وسرعان ما تم تعديل الاتفاق على نحو يعترف فيه بأن البلدان النامية لا تستطيع أن تشترك اشتراكا كاملا في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ") على أساس المساواة والمعاملة بالمثل .

٦٣ - وخلال جميع مراحل عملية تحرير التجارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تم استبعاد عدد من المجالات - ولاسيما الزراعة والمنسوجات - من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وفي حين أن الحواجز التعريفية قد خفضت تدريجيا ، فان الحواجز غير التعريفية قد أصبحت أكثر وضوحا ، وذلك باستثناء الحالات التي شهدت تكاملا اقتصاديا اقليميا . أما الحجج التي سيقت لاستبعاد الزراعة والمنسوجات من نطاق تحرير التجارة ، فاستخدمت بعد ذلك لاستبعاد مجالات أخرى ، الامر الذي أسهم في زيادة

Digitized by UNOG Library

القيود الكمية . وقد غدت شؤون التجارة الدولية " مقيدة " على نحو متزايد واتخذت ترتيبات في هذا الصدد خارج إطار قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، كما حدث في حالة قيود التصدير " الطوعية " .

٦٤- وقد وافق المجتمع الدولي بالفعل على عدد من تدابير السياسة التجارية لصالح البلدان النامية . ورئي أن وجود نظام من الافضليات التعريفية معمّم وغير تبادلي ولا تمييزى - نظام الافضليات المعمّم - يشكل اسهاما بارزا ، غير أنه لم يحقق ، بالصورة التي نفذ بها ، الأماني المعقودة عليه ، وذلك أساسا بسبب محدودية نطاق المنتجات التي يشملها . وفضلا عن ذلك فإن التخفيضات العامة في التعريفات الجمركية بموجب جولة طوكيو قد خفضت حدود الافضليات . حقا أن جميع المخططات القائمة قد جددت الآن ، ولكن يصعب أن نتبين ، بوجه عام ، المخططات التي تم تحسينها بالنظر الى التعديلات التي أدخلت على معظمها فيما يتعلق بنطاق المنتجات المشمولة ، والحدود العليا والمستفيدين المعينين .

٦٥- وقد أدى التغيّر الهيكلي في البلدان الصناعية ، في السنوات الاخيرة ، الى الدعوة بصورة متكررة الى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية . وكثيرا ما صارت سياسات التكيّف والسياسات الصناعية التي ظهرت في البلدان المتقدمة النمو خلال الستينات أدوات للنزعة الحمائية ومصادر لإعانات مالية ضخمة . وعلى الرغم من أن السياسة العامة تتجه الآن نحو اتباع مبادىء السوق وعدم التدخل ، فإن هذا لم يحل دون ظهور نزعة حمائية ، كما أن الحكومات قد أذعنت بدرجات متفاوتة للمطالب التي تنادى بفرض قيود على الاستيراد. وهكذا ، ففي حين تسلم الحكومات بالحاجة الى التخلص تدريجيا من الصناعات غير القادرة على المنافسة ، فان قدرتها تتفاوت على مجابهة الضغوط التي تدفعها الى دعم تلك الصناعات .

٦٦- وكان أحد الأسباب الرئيسية لتزايد المطالبة بحماية الصناعات الذاوية استمرار ارتفاع مستوى البطالة بصورة غير عادية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية ، وهي مشكلة يجب أن تعالج في حد ذاتها . ففي عام ١٩٨٥ ، وهو العام الثالث للانتعاش من أعماق الانتكاس الاقتصادى العالمي ، لا يزال التقدم المحرز في خفض معدلات البطالة الشاملة بطيئا في امريكا الشمالية . وطبقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى فمن المتوقع أن تزيد البطالة في بلدان المنظمة في عام ١٩٨٦ الى ما يتجاوز ٣١ مليونا .

Digitized by UNOG Library

٦٧- ان المغالاة في تقييم العملات يعزز المطالبة بفرض الحماية ، لأنه يقوض القدرة التنافسية للصناعات التي كان يمكن أن تكون لها ميزة نسبية في ظل ظروف عادية . ووجود نظام لأسعار الصرف مستقر نسبيا وان كان مرنا ، ويتميز بأنه يعكس الظروف الاقتصادية الأساسية التي توجه التجارة الدولية ، لا يمثل فقط جزءا لايتجزأ من نظام نقدى دولي يعمل بصورة سليمة ، بل ويعد ضروريا أيضا للحفاظ على نظام تجارى مفتوح .

٦٨- ولم تتخذ بعد اجراءات تذكر تنفيذا للالتزامات التي قدمت في الاجتماع الوزارى للغات سنة ١٩٨٢ بتخفيض الحواجز التجارية التي فرضت مؤخرا . وكان هذا أحد الاعتراضات التي ساقتها بعض البلدان النامية على اقتراح عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الغات ، ولكن البلدان المتقدمة النمو اعتبرت ذلك بمثابة حجة مؤيدة لاقامة جولة جديدة حيث أن الاجراءات المتعددة الأطراف والمتبادلة لتحرير التجارة أيسر تحقيقا من الاجراءات الانفرادية . وهناك قضية اخرى تتمثل في الرغبة في ضمان بذل جهود موازية لتحقيق مزيد من استقرار أسعار الصرف ، الذى يعتقد البعض أن المفاوضات التجارية بدونه ستكون صعبة أو عديمة الجدوى . كذلك لقي اقتراح ادراج قضايا الخدمات والاستثمار في الجولة المقبلة بعض الاعتراضات ، حيث أن مثل هذا التجديد سيتطلب قواعد جديدة وسينطوى على ايجاد وكالات جديدة . وقد يتمثل أحد حلول المسألة في اجراء محادثات متوازية بشأن التجارة في السلع والتجارة في الخدمات . ومن المرجح أن يتم التغلب على هذه المصاعب ، وسيكون من المفيد عقد جولة جديدة اذا ما بذلت محاولة لتعزيز وتحسين اطار "الغات" ولجعله يضم الترتيبات القطاعية التي يجرى حاليا التفاوض بشأنها خارجه ، والتي تهدد بأن تقوض تماما احترام مبادىء " الغات " . على أن من المهم الإعداد الدقيق للجولة الجديدة كيما تعكس مصالح جميع المشتركين .

٦٩- ويمثل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية مجهودا دوليا آخر لم يحقق التوقعات . فلو كانت هناك في أوائل الثمانينات مجموعة شاملة من الآليات الكفيلة بخفض التقلبات الدولية في أسعار السلع الأساسية - على النحو الذى توخاه البرنامج المتكامل - لكان من المحتمل تماما أن تخفّف من أثر الانتكاس الاقتصادى على حصيلة صادرات البلدان النامية . أما الآن فإن الاتفاق المنشيء للصندوق المشترك للسلع الأساسية لن يدخل حيّز التنفيذ بدون مزيد من الدعم من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية أو من جانب اوروبا الشرقية . وتشير التجارب الأخيرة أيضا أنه ينبغي لدى التفاوض حول تجديد اتفاقات منفردة أن يبذل المشتركون مزيدا من الجهود لتحسين الاتفاقات وللحيلولة دون اصابتها بالضعف .

Digitized by UNOG Library

٧٠- ونظرا الى أن قدرة اتفاقات السلع الاساسية على تثبيت حصيلة الصادرات هي قدرة محدودة ، تبقى هناك حاجة الى إكمال تلك الترتيبات بمرافق تعويضية موسعة ومحسنة . وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، تغيّرت الشروط والاجراءات المعمول بها في مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي والخاصة بالحد الاقصى من المسحوبات منه ، فاتخذت اتجاها تقييديا ، وهناك الآن حاجة الى تيسير امكانية استخدام هذا المرفق .

٧١- ومن الضروري زيادة بذل الجهود الرامية الى تعزيز الاستقرار في أسعار السلع الاساسية ، وان كان تنويع الاقتصادات القومية من أجل الإقلال من الاعتماد على سلعة واحدة أساسية أو حفنة من تلك السلع هو السبيل الوحيد ، في الاجل الطويل ، للحد من تأثر هذه الاقتصادات بالتطورات الخارجية المعاكسة .

واو - ملاحظات ختامية

٧٢- أكدت المشاورات التي أجريت أثناء إعداد هذا التقرير ودراسة المعلومات الاخرى ذات الصلة أن ثمة خلافات كبيرة في الرأى مابرحت قائمة في النهج الحكومية المتبعة تجاه المصاعب الاقتصادية الدولية الراهنة . ولا تنشأ هذه الاختلافات من ادراك التضارب بين المصالح القومية فحسب بل وكذلك من الاختلاف في ادراك مدى قدرة ومسؤولية الحكومات فيما يتعلق بتوجيه الشؤون الاقتصادية ، سواء على الصعيد القومي أو الدولي .

٧٣- وقد أدت الحاجة الى دراسة وتفهم الحالة الاقتصادية الدولية الخطيرة في منتصف الثمانينات الى تحقيق مزيد من الاتفاق في بعض النواحي الهامة . فقد أظهرت حالة الديون الدولية التفاعل بين التجارة والمالية والنظام النقدى الدولي وكذلك وجود مصلحة متبادلة في التغلب على حالة عدم الاستقرار الحالية .

٧٤- وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد التوصل الى اتفاق بشأن برنامج من الخطوات القومية والدولية من أجل تحسين سير الاقتصاد العالمي واستعادة الاستقرار والنمو والتنمية ، فإن المناقشات المتعددة الاطراف في مختلف المحافل قد أظهرت في عام ١٩٨٥ تقاربا معينا في الآراء بصدد تحديد المجالات التي توجد فيها المشاكل ، وتحليل القضايا .

Digitized by UNOG Library

٧٥- ومن المجالات الاولى التي تتطلب مزيدا من المناقشة تحليل الحالة الراهنة والتطور المحتمل للاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة . والقضية هنا ليست مجرد دراسة الكيفية التي تؤثر بها الاختلافات الراهنة في الرأى على التنبؤات ، فالامر الاكثر أهمية يتمثل في مناقشة الكيفية التي يمكن بها السعي لتحقيق المصالح المشتركة على أفضل وجه في سياق دولي وفي تحديد مجالات السياسة الرئيسية .

٧٦- واستنادا الى المشاورات والى التحليل السابق ، يبدو أن هناك أربعة مجالات للسياسة تستحق اهتماما خاصا ، وهي :

(أ) اذا كانت الحكومات جادة في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان الرئيسية ، يجب عليها أن تعالج مسألة الافتقار الى الاتساق في السياسات النقدية والمالية للبلدان ذات العملات الرئيسية ، بما في ذلك احتمال الحاجة الى تدخل رسمي في أسواق النقد الاجنبي والتخفيف من الاضطراب والتقلب الشديدين السائدين حاليا؛

(ب) وهناك مجال عريض آخر يتصل بسير النظام النقدى الدولي ولا سيما بالطريقة التي توفر بها السيولة الدولية . فما تزال هناك حاجة ملحّة الى اجراء مناقشة حول الطرق الكفيلة بتحقيق تغيرات ميسّرة في السيولة الدولية وبشأن دور حقوق السحب الخاصة بوصفها رصيدا احتياطيا دوليا . وفيما يتعلق باطار التكيف ، يبدو أن الامر يتطلب تعزيز عملية المراقبة بأشكال من الشروط أكثر اتساما بالطابع العملي وايجاد مزيج محسّن من التمويل والتكيف . ونظرا الى الترابط بين هذه القضايا ، فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لزيادة استطلاع المساهمة التي يمكن أن يقدمها ، في الوقت المناسب ، مؤتمر دولي ، حسبما اقترح عدد من البلدان المتقدمة النمو والنامية ، مع تحديد ما الذى يمكن لهذا المؤتمر أن يضيفه الى العملية الحالية تحديدا أوضح مما تم حتى الآن ؛

(ج) وتحسين نظام التجارة مجال آخر له أهمية حيوية . وينبغي على البلدان أن تبكّر بإنهاء العمل الذى لم ينجز بعد من جولة طوكيو وأن تنفذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في الاجتماع الوزارى للغات سنة ١٩٨٣ ، وأكدتها من جديد في الدورة السادسة للاونكتاد . وفضلا عن ذلك ، ينبغي بذل الجهود لتحسين وتعزيز قواعد " الغات " ولوضع الترتيبات القطاعية التي تم التفاوض عليها خارج الاطار القانوني للغات داخل ذلك الاطار . وينبغي أن يبدأ وشيكا الإعداد الدقيق لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي يجب أن يعكس جدول أعمالها ونطاقها مصالح جميع البلدان ؛

../..

Digitized by UNOG Library

(د) ويتطلب الامر تحقيق تقدم أسرع كثيرا تجاه استعادة النمو في البلدان النامية المدينة . وعلى الرغم من وجود اتفاق عريض على الحاجة الماسة الى اصلاحات في السياسة الداخلية والى تحسين الادارة المحلية في هذه البلدان ، فان هناك أيضا حاجة الى التماس أشكال أكثر إبداعا من التعاون بين التدفقات العامة والخاصة . وبالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل التي تضطر الى الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الرسمية ، فإن من المهم شطب مزيد من الديون الاجنبية . على أن هناك حاجة أيضا الى اتخاذ خطوات محددة نحو ايجاد حل شامل ؛ ويمكن اتخاذ خطوة اولى في هذا الصدد في الحوار الحكومي الدولي بشأن هذه المسائل ، مع مراعاة الامكانيات القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل بالنسبة للبلدان المدينة وكذلك للبلدان الدائنة .

٧٧- ولقد أسهمت المشاورات التي جرت إعدادا لهذا التقرير في تحديد القضايا الرئيسية والتحديات التي تواجهها السياسة والتي ينبغي التصدى لها على الصعيدين القومي والدولي في المستقبل القريب .وعلى الرغم من أن هذه المشاورات نزعت الى تأكيد المواقف المعرب عنها سابقا في المجالات المستقلة التي يشملها التقرير ، فإنها أعطت صورة واضحة عن الاراء المختلفة للبلدان بصدد الحالة عموما وبصدد ترابط القضايا القطاعية . ولقد أوضحت المشاورات أيضا أن من المهم ألا نغفل ، في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بمجابهة المشاكل الجارية ، الحاجة الى التصدى للمشاكل النظمية الطويلة الاجل وتحسين فعالية التعاون الاقتصادى الدولي . وسيقتضي التوصل الى اتفاق بشأن هذه التدابير اتخاذ كثير من الخطوات بصورة متوازية ، مثل اقامة جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ومتابعة المقترحات الهامة بشأن زيادة اصلاح النظام النقدى الدولي التي قدمتها مجموعة الاربع والعشرين ، ومجموعة العشر ، وبلدان عدم الانحياز ، وأمانة الكمنولث ، وحكومات منفردة . كما كشفت المشاورات أيضا عن وجود قلق بالغ إزاء مشكلة الديون الدولية التي تهدد ، لا سيما في البلدان التي تتأثر بها خاصة ، بزعزعة الاستقرار بشدة وبعرقلة التنمية مستقبلا . ومن الواضح أن مشكلة الديون ، حتى بدون حدوث كساد في الاقتصاد العالمي ؛ يمكن أن تتكرر بوصفها مشكلة دولية .

٧٨- ولقد أخذ الحوار المتعدد الاطراف بشأن القضايا العديدة المشارة في هذا التقرير يكتسب زخما في الاشهر الاخيرة . ففي دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعي لعام ١٩٨٥ ، أولي اهتمام خاص للوظيفة التي تؤديها المناقشات التي تدور حول القضايا الاقتصادية الدولية في الامم المتحدة . وأكد كثير من الحكومات على فائدة الدراسة الشاملة لمختلف نواحي الاقتصاد العالمي داخل اطار وحيد ، مع مراعاة المدلولات

Digitized by UNOG Library

السياسية العريضة التي ينطوى عليها الفشل في تحسين أداء النظام ، والفائدة التي تعود من وراء التبكير بملاحظة الاتجاهات والتهديدات المقبلة للاقتصاد العالمي .وينبغي لمثل هذه المناقشة ألا تجور على ولايات ومجالات اختصاص الوكالات المتخصصة ، بل أن تسهم في زيادة التنسيق وايجاد احساس أوضح بالهدف في ادارة الترابط الدولي .

٧٩- على أنه تم التشديد أيضا على أن مثل هذه المناقشات الجارية في أجهزة الأمم المتحدة تتطلب إعدادا دقيقا وتركيزا ، اذا كان لها أن تحقق فائدة . وينبغي تحديد القضايا التي ستناقش تحديدا دقيقا كيما يتسنى تعزيز الاتفاق حيثما بدا ممكنا ، وتوضيح الأسباب الكامنة لعدم الاتفاق حيثما تعذر.

٨٠- إن الأمم المتحدة محفل عالمي لمناقشة هذه القضايا الحيوية بصورة شاملة . وينبغي لهذه المناقشة ألا تتعارض مع أعمال الوكالات المتخصصة ، بل أن تيسر تلك الأعمال . وينبغي لهذه المناقشة أيضا أن تساعد البلدان على اتخاذ وجهة نظر طويلة المدى وحشد التأييد لتنفيذ السياسات المطلوبة لتحقيق النمو والتنمية بصورة مطردة وكذلك الاصلاح الأطول أجلا للنظم التجارية والنقدية والمالية .

ثالثا - موجز المشاورات

٨١ - تكشف الردود الواردة من حكومات الدول الاعضاء بشأن مسألة توسيع التعاون الدولي في ميادين النقد والمالية والديون والتجارة وتدفقات التجارة والموارد لأغراض التنمية عن فكرة مشتركة عريضة : فالجميع متفقون على أن المشاكل المتعددة التي تواجه الاقتصاد الدولي في هذه المجالات مترابطة بدرجة كبيرة وان حلها يتطلب اتخاذ تدابير منسقة في عدد من الجبهات . وفي حين تتفاوت مواقف مجموعات البلدان بشأن نطاق ومدى الحاح التدابير وكذلك المحافل المناسبة لمعالجة القضايا تفاوتا شاسعا ، فان هناك تسليما من قبل الجميع بأن التعاون الدولي في هذه الميادين يحتاج الى تعزيز . وقد بذلت محاولات في الفقرات التالية لايجاز موقف مجموعات البلدان المختلفة بشأن المسائل الرئيسية ، مع التركيز أساسا على تقارب الآراء داخل المجموعات فرادى ، والاشارة ايضا ، حيثما كان ذلك مناسبا ، الى بضع مجالات وجد فيها موقف احدى المجموعات تأييدا من غيرها .

Digitized by UNOG Library

ألف - البلدان النامية

٨٢ - اكدت البلدان النامية ، في ردودها ، على الروابط الوثيقة القائمة في الاقتصاد الدولي والترابط بين مختلف المسائل التي طرحها قرار الجمعية العامة ، بوجه خاص ، ومنها نمو البلدان النامية ، في اطار النمو البطيء للاقتصاد العالمي ، والمسائل المتعلقة بتدفق الموارد والتجارة الدولية والاعباء المتزايدة للديون ، وجوانب النظام النقدى والمالي . وفي حين تقر البلدان النامية ان لبعض المشاكل التي تواجه الاقتصاد الدولي أسبابا حديثة ، إلا أنها تؤكد أن تلك المشاكل هي مظاهر لبعض الخلل الهيكلي وعدم التساوق في النظام . وهي تدعو الى تحسين في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ، حتى يأخذ اصلاح النظام النقدى الدولي في الحسبان التغيرات في العلاقات الاقتصادية التي حدثت منذ عقد مؤتمر بريتون وودز ، وبغية تحقيق مشاركة منصفة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي . وتشدد البلدان النامية أيضا على امكان تحقيق تقدم كبير نحو حل مشاكل التعاون الاقتصادى الدولي عن طريق تنفيذ التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي بالفعل في مختلف الميادين . وهي تنشد اصلاح النظام النقدى والمالي والتجارى الدولي وذلك للبدء في اتخاذ تدابير فعّالة في مجالات يتوفر فيها بالفعل توافق كبير في الآراء وتعهدات متفق عليها .

٨٣ - وتقرّ البلدان النامية بأهمية السياسات الداخلية فيما يتصل بالنمو الاقتصادى وكذلك لمواجهة التحديات التي تصادفها حاليا . وهي تقبل ضرورة التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيّرة . الا أنها تشعر بأن العمل الداخلي لا يكفي وحده وأن من الضرورى للترتيبات الاقتصادية الدولية خلق الظروف التي يمكن في اطارها القيام بهذا العمل بفعالية . وكان من رأى العديد من البلدان انه يجب ، عند النظر في عملية التكيف في اقتصاداتها ، التأكيد بدرجة أكبر كثيرا على الاستثمارات والنمو والسياسات الموجهة للامدادات لاغراض التنمية الطويلة الاجل بدلا من تقييد الطلب .

١ - تدفق الموارد والديون

٨٤ - تؤكد البلدان النامية ان من العوامل الرئيسية التي تكمن خلف المصاعب التي تواجهها نقص التدفقات الكافي للموارد من العالم المتقدم النمو بشروط مناسبة . وهناك سبب رئيسي لهذا النقص يتمثل في أنه لم يحرز سوى تقدم قليل نحو بلوغ اهداف المساعدة الانمائية الرسمية للاستراتيجية الانمائية الدولية التي تبلغ ٧ر٠ في المائة . وقد زادت المساعدة الانمائية الرسمية في الفترة بين سنة ١٩٨٠ و ١٩٨٤ بنحو

Digitized by UNOG Library

نصف معدل السبعينات بالقيمة الحقيقية . ومن الجوهرى ، لاستعادة زخم النمو في البلدان النامية ، تحقيق تقدم مبكر نحو بلوغ أهداف المساعدة الانمائية الرسمية ، بما في ذلك اهداف برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا وجعل المساعدة الانمائية الرسمية متاحة على أساس مضمون وممكن التكهن به . ويجب توفير جانب كبير من احتياجات البلدان النامية من موارد العملات الاجنبية من مصادر مؤسسية . ولذلك تدعو الحاجة بالحاح الى توسيع قاعدة موارد البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية . وينبغي لهذا التوسع أن يشمل زيادة عامة في رأسمال البنك الدولي واتفاقا عاجلا على التمويل التكميلي للزيادة السابعة في المؤسسة الانمائية الدولية وإعادة تزويد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالموارد . كما تدعو الضرورة الى إبداء مزيد من المرونة في توفير المساعدة الانمائية الرسمية ، بما في ذلك زيادة الاقراض البرنامجي وتعزيز موازين المدفوعات .

٨٥ - وفي حين ركدت بالفعل التدفقات المالية الرسمية ، لم تزد الاموال الآتية من مصادر أخرى . وحدث في الواقع خروج صاف للموارد من البلدان النامية على نطاق أصبح من غير الممكن تحمّله . وقد هبط نمو الاقراض من المصارف الخاصة التي كانت مصدرا رئيسيا للاموال بالنسبة لكثير من البلدان النامية خلال السبعينيات هبوطا شديدا منذ سنة ١٩٨٢ مما يرجع بدرجة كبيرة الى أزمة الديون . وحدت أسعار الفائدة المرتفعة من جاذبية القروض المصرفية المقدمة الى البلدان النامية . ولم يزد أيضا الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه البلدان زيادة كبيرة . وتحتاج السياسات الرامية الى زيادة كل من نوعي التمويل لاغراض التنمية الى تحسين ومتابعة بطريقة فعّالة جنبا الى جنب مع التدابير التي تهدف الى زيادة تدفق التمويل الرسمي .

٨٦ - وتدرك البلدان النامية مسؤولياتها ازاء حل مشكلة الديون الراهنة . بيد أنه لا يمكن بحث أزمة الديون بمعزل عن الجوانب الاخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية . فالازمة ترجع الى حد كبير الى ظروف خارجة عن سيطرة اى بلد نام . وخلال السبعينيات ، لقيت استراتيجية النمو على أساس الاقتراض الخارجي قبولا وتأييدا كبيرا من قبل المجتمع الدولي والبلدان النامية بوجه خاص . ولم يكن مستطاعا التنبؤ بالاحداث التي فجّرت المشكلة وزادتها تفاقما ، بما في ذلك أعمق انتكاس يحدث منذ الثلاثينيات وارتفاع أسعار الفائدة وتتحمل سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو التي تتبع اقتصاد السوق نصيبا كبيرا من المسؤولية عن تطور المشكلة .

٨٧ - ولن يكون حل مشكلة المديونية الدولية ممكنا دون توسع في الاقتصاد العالمي ، وخاصة حدوث نمو متواصل في البلدان المتقدمة النمو ، وتوسع مقابل في التجارة

Digitized by UNOG Library

الدولية . أما تدابير التكيّف الداخلي فهي وحدها غير كافية بالمرة للقيام بالمهمة . وتشير البلدان النامية الى أنها ما برحت تجرى تعديلات جذرية في اقتصاداتها الداخلية أو هي في سبيل اجرائها في عدد كبير منها ، وكثيرا ما تكون هذه التعديلات ذات تكاليف كبيرة من ناحية خفض مستويات المعيشة وزيادة البطالة واجراء تخفيضات في الخدمات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من معاناة انسانية . ويجب أن يكون المحيط الدولي داعما لهذه الجهود . وفي الوقت ذاته ، ينبغي مواصلة التدابير الرامية الى ايجاد ادارة أفضل للأزمة ، بما في ذلك تمديد آجال استحقاق الديون وخفض تكلفة خدمة الديون ، وذلك في جو من المسؤولية المتقاسمة التي تشمل البلدان الدائنة والمدينة والمصارف الخاصة والمؤسسات المتعددة الاطراف .

٨٨ - وعلى الرغم من أن أكبر تركّز للديون الخارجية يوجد في بلدان امريكا اللاتينية ، إلا أن المشكلة لا تقتصر على تلك المنطقة . فالعبء المتزايد للديون في بعض البلدان المنخفضة الدخل والاقل نموا لم يحظ حتى الآن بما يستحقه من اهتمام . ومع أن المستوى الفعلي للمديونية ليس مرتفعا جدا في البعض من هذه البلدان ، إلا أن قدرتها على التكيّف هي أيضا منخفضة ، ولاسيما في بعض البلدان الافريقية التي تواجه حاليا مصاعب اقتصادية حادة ترجع الى حد بعيد لعوامل خارجية .

٢ - التجارة الدولية

٨٩ - تؤكد البلدان النامية أن النمو الكافي لصادراتها أمر جوهرى لتحقيق نمو مرض بدرجة اكبر لاقتصاداتها وكذلك لحل مشكلة ديونها . ويلزم بلوغ هذا في اطار من التحرر التام للتجارة الدولية .

٩٠ - وعلى مدار الاعوام منذ الحرب العالمية الثانية ، تحققت درجة كبيرة من تحرر التجارة الدولية ، تتيح ، أو على الاقل ، تصاحب نموا شديدا للناتج العالمي . وفي الوقت نفسه ، أصبح من المعترف به وجود مصاعب أولية متأصلة في كثير من البلدان النامية فيما يتعلق بالاستفادة من التجارة الدولية وما برحت ضرورة منحها معاملة تفضيلية معترفا بها على نطاق واسع .

٩١ - وتشير البلدان النامية الى ما حدث في الاعوام الاخيرة من تزايد الحيد المتكرر عن مبادىء عدم التمييز ونظام تعدد الاطراف في التجارة الدولية . وتعرضت قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) التي تنظم التجارة الدولية لتقييد شديد . ويتعرض حاليا عدد كبير من القطاعات لترتيبات تقييدية

Digitized by UNOG Library

ثنائية مثل القيود " الطوعية " التي تؤثر بوجه خاص على الصادرات من البلدان ذات الاقتصادات النامية الى البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو . وقد فرضت في كثير من البلدان المتقدمة النمو القيود الكمية على الصادرات من المنتجات ذات الاهمية للبلدان النامية ، وخاصة المنسوجات والملابس والاحذية والصلب . ويتزايد الطابع التقييدى للاتفاقات التي تنظم تجارة الملابس (مثلا ، الترتيبات المتعلقة بالالياف المتعددة) ، وهي نفسها تمثل تحوّلا عن قواعد الغات .

٩٢ - ومن الضرورى ، لتحقيق توسع منتظم في التجارة العالمية ، اتخاذ تدابير محددة لتعزيز نظام التجارة المتعددة الاطراف ، خاصة عن طريق ازالة التدابير التمييزية من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين . وكان اجراء المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار مفاوضات طوكيو خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح . وتؤكد البلدان النامية على ضرورة التنفيذ العاجل لمختلف القرارات المتخذة خلال هذه المفاوضات وحل المسائل التي لا تزال معلّقة . وهي تشعر ، في هذا الخصوص ، بضرورة تنفيذ برنامج العمل الحالي للغات بأسرع ما يمكن حسبما جاء في الاعلان الوزارى الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، والذى أقرّته الأطراف المتعاقدة في الغات ، ولاسيما في مجالات مثل الضمانات والقيود الكمية وسائر التدابير غير الجمركية والتجارة في المنتجات الزراعية والاستوائية ، والمنسوجات والملابس ؛ ومن الضرورى كذلك مواصلة وانجاز الاعمال المتعلقة بالتكيف الهيكلي . ودعا عدد من البلدان النامية أيضا الى إنهاء الترتيبات المتعلقة بالالياف المتعددة في محاولة لبسط المبادىء المقبولة لعدم التمييز ونظام تعدد الاطراف على بنود رئيسية من الصادرات العالمية .

٩٣ - وتشعر البلدان النامية بقلق متزايد إزاء زيادة فرض نظام الحماية ضد صادراتها .وقد وجّهت انتباه البلدان المتقدمة النمو الى ما تلتزم به الاخيرة من تعهدات إزاء التجارة الحرة وتوفير معاملة خاصة ومرضية لصادرات البلدان النامية . وعلى وجه التحديد ، دعت البلدان النامية في محافل مختلفة من بينها الدورة الاربعون التي عقدت أخيرا للأطراف المتعاقدة في الغات الى تجميد كافة التدابير الحمائية المفروضة ضد صادراتها والبدء في تخفيض هذه الحواجز . وتشعر البلدان النامية أيضا بأن البلدان الصناعية لم تفعل سوى القليل بقصد التكيّف الهيكلي الذى لن يسهّل فقط عملية الصادرات من البلدان النامية بل ويؤدى أيضا الى تحسين تخصيص الموارد في البلدان المتقدمة النمو .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - وتؤكد البلدان النامية أيضا ضرورة تحسين وتوسيع نطاق نظام الافضليات المعمّم الذى لم يحرز حتى الآن سوى نجاح محدود بسبب تعدد قواعده التقييدية . وذهبت ، فيما يتعلق بمسألة المعاملة الخاصة لتجارتها ، الى أن الحجة المؤيدة لاتخاذ ترتيبات تفضيلية لصالحها لا تزال صحيحة وان الدعوة الى المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ، كما دعت بعض البلدان ، غير منصفة للبلدان النامية بدرجة كبيرة .

٩٥ - وفي حين يؤكد عدد من البلدان النامية على الصلة بين التجارة وترتيبات النقد الدولية ، تشير هذه البلدان الى أن الجهود الرامية الى كبح السياسة الحمائية في البلدان الصناعية لن تحدث النتيجة المطلوبة دون بذل جهود مقابلة لتجنّب تقلبات أسعار الصرف وعدم انتظامها المتواصل مما يدعو الى مزيد من الحمائية .

٩٦ - وتقترح بعض البلدان القيام بجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ونظرا الى عدم تنفيذ التعهدات المقدمة بالفعل وقلة التقدم في برنامج العمل الحالي للغات ، أعربت البلدان النامية عن تحفظات بشأن فائدة تلك المبادرات الجديدة . وأعرب الكثير من البلدان النامية عن تحفظاته إزاء ادراج " الخدمات " في المفاوضات التجارية في المستقبل القريب ، واقترح اجراء مفاوضات موازية على أن تكون مستقلة .وعبّرت بعض البلدان عن رغبتها في الاشتراك في جولة جديدة بشرط أن تقتصر على التجارة السلعية وأن تعطى أولوية لتنفيذ إعلان الاجتماع الوزارى للغات لسنة ١٩٨٣ .

٩٧ - وأشارت البلدان النامية بقلق الى أن أسعار السلع الاساسية الاولية ما برحت أدنى كثيرا من مستويات سنة ١٩٨٠ على الرغم من الانتعاش في البلدان الصناعية . وبالنظر الى أهمية السلع الاساسية بالنسبة لاجمالي الايرادات المتحصلة من الصادرات في كثير من البلدان النامية ، فان الانخفاض المستمر لهذه الاسعار يحدث آثارا خطيرة على اقتصادات تلك البلدان ، بما في ذلك قدرتها على سداد ديونها الخارجية . وفي هذا الصدد ، تؤكد البلدان النامية ضرورة تشغيل الصندوق المشترك للسلع الاساسية وتدعو الى التصديق العاجل على الاتفاق المتعلّق بانشائه .

Digitized by UNOG Library

٣ - المسائل النقدية

٩٨ - وجّهت البلدان النامية الانتباه الى عدد من الجوانب الرئيسية لنظام النقد الدولي التي تدعو الضرورة الملحّة الى اجراء اصلاحات وتحسينات فيها حتى تسير جنبا الى جنب مع التدابير المتخذة في ميادين التجارة والديون وتدفقات الموارد لاغراض التنمية . وتتعلق هذه الجوانب بنظام أسعار الصرف والسيولة الدولية ومخصصات حقوق السحب الخاصة وعملية تكيّفات موازين المدفوعات واشراف صندوق النقد الدولي وشروط الصندوق وكفاية موارده .

٩٩ - وفيما يتعلق بنظام أسعار الصرف ، أشارت معظم البلدان الى أنه ولئن كان من المتوقع عموما أن يؤدي نظام الأسعار العائمة الى زيادة الاختلاف بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية ؛ فإنه ليس من المتوقع أن تظل هذه الأسعار تتسم بشدة التقلب كما كانت عليه حالها في الماضي . وعلاوة على ذلك ، نتج عن تدفقات رأس المال التي تتأثر بأسعار الفائدة والمتعلقة بالمضاربة ، وعن عدم وجود تنسيق للسياسات الاقتصادية فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية ، أن أصبحت بل وظلت أسعار الصرف لفترة من الوقت غير متناسبة مع متطلبات التوازن الاساسي في المدفوعات الدولية ، على النحو الذي يبينه عامل القابلية للمنافسة وغيره من العوامل الطويلة الاجل . وينطوي إستمرار تجاوز الحدود والإختلال على تكاليف كبيرة ، فعلى سبيل المثال ، تؤدي الإشارات الخاطئة وحالات عدم التيقن الى إزدياد صعوبة إتخاذ القرارات الاستثمارية ، وتفاقم الاحتكاكات التجارية ، وتشجيع النزعة الحمائية .

١٠٠ - وقد واجهت البلدان النامية على وجه الخصوص صعوبات أكبر في ظل نظام الأسعار العائمة ، فاقتصاداتها أقل تنوعا وتفتقر في كثير من الاحيان الى الترتيبات المؤسسية الضرورية لحمايتها من التقلب الشديد وحالة عدم التيقن . ومن ناحية اخرى ، أدت أيضا الاسعار العائمة الى الحد من الانضباط الخارجي المفروض على الاقتصادات الصناعية الكبرى - وعلى وجه خاص البلد الذي يتوفر لديه احتياطي كبير من العملات - مما أتاح الفرصة لهذه البلدان كي تصدر في الواقع مشاكلها الى بقية العالم .

١٠١ - ولهذا ترى بلدان كثيرة انه من المهم المبادرة بإجراء مناقشة جادة تؤدي الى إقامة نظام لأسعار الصرف يستهدف التغلب على نواحي الجمود المعترف بها في نظام أسعار التكافؤ الثابتة ، وما تخلفه الاسعار العائمة من آثار مزعزعة للاستقرار . ويحتاج كل من نظامي الأسعار الثابتة والأسعار العائمة الى قواعد تتناسب مع السياسات

Digitized by UNOG Library

الإقتصادية الكلية المحلية . وفي الوقت الحاضر ، توصي كثير من البلدان ، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء بإعتماد مناطق مستهدفة يدعمها التدخل الرسمي لصالح العملات الرئيسية في التعامل التجاري ويصاحبها ويعززها تنسيق للسياسات الاقتصادية الكلية ومراقبة صارمة متعددة الأطراف .

١٠٢ - وفيما يتعلق بالتكيّف ، تؤكد بلدان كثيرة على الحاجة الى الأخذ بعملية تكيف تكون فعّالة ومنصفة تستطيع البلدان من خلالها أن تعدل مراكز موازين مدفوعاتها الى مستويات تكفل لها أسباب البقاء بما يتفق مع السعي الى بلوغ الأهداف الإقتصادية الكلية الأخرى مثل النمو والاستقرار . وفي هذه العملية ينبغي أن تكون المعاملة التي تعامل بها كل البلدان - للبلدان التي تعاني من عجز والبلدان التي يتوفر لديها فائض وإحتياطي من العملات - متسقة بحيث يتقاسم الجميع أعباء التكيف .

١٠٣ - والنظام الحالي يفتقر الى الإتساق بدرجة كبيرة بمعنى انه يخلق تأثيرا إنكماشيا على عملية التكيف في البلدان التي تعاني من عجز - فيما عدا البلد الذي يتوفر لديه إحتياطي كبير من العملات- مما يضطرها الى خفض النفقات والاستيعاب ، ولكنه لا يفرض ضغوطا مماثلة على البلدان التي يتوفر لديها فائض تضطرها الى إتخاذ تدابير توسعية . وينجم عن ذلك أن يقع على كاهل البلدان المستوردة لرأس المال نصيب غير متكافىء من عبء التكيف .

١٠٤ - وترى بلدان نامية كثيرة أنه لدى النظر في عملية التكيف ، يجب إيلاء قدر من التركيز أكبر من ذلك بكثير للنمو وللتكيف الهيكلي الموجه نحو العرض ، مع الإهتمام بصفة خاصة بتشجيع الاستثمار والانتاج والصادرات . وترى هذه البلدان أن مشروطية صندوق النقد الدولي وموارده لا يدعمان هذا النهج في الوقت الحالي .

١٠٥ - وترى البلدان النامية ، فضلا عن عدد من البلدان المتقدمة النمو ، أن مراقبة صندوق النقد الدولي للسياسات المحلية تنصب أكثر من اللازم على كل بلد بذاته بشكل مفرط وتركز ، في الواقع ، على البلدان النامية . وتؤكد هذه البلدان على الحاجة الى تعزيز المراقبة بزيادة فعاليتها وتوسيع نطاقها لتشمل السياسات الاقتصادية لجميع البلدان الرئيسية ، والقيام ، بصفة خاصة ، بدراسة الطريقة التي تتفاعل بها سياساتها مع بعضها بعضا وتؤثر على الاقتصاد الدولي .

١٠٦ - وفيما يتعلق بطبيعة الاصول الاحتياطية والمعروض منها ودور المخصصات من حقوق السحب الخاصة ، يلاحظ كثير من البلدان أن إيجاد سيولة دولية ينبغي أن يتحقق عن

Digitized by UNOG Library

طريق إجراءات جماعية حقا بما يتمشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي الآخذ في التوسع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وإجمالي المعروض من السيولة الدولية وتوزيعها ينبغي ألا يتأثر بلا داع بأي بلد بمفرده أو بمجموعة من البلدان . وتؤكد البلدان النامية ، ويوافق كثير من البلدان المتقدمة النمو على أن الاحتياطيات التي توفرها الأسواق المالية تتعرض لتغيرات حادة وأن كثيرا من البلدان النامية لاتتوفر لها فرص كبيرة للوصول الى تلك الاحتياطيات . وعلاوة على ذلك فإن مستوى الاحتياطيات بالنسبة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ، غير كاف بل ولا يفتأ يتناقص . وترى معظم البلدان النامية أن حقوق السحب الخاصة ينبغي أن تصبح من الاصول الاحتياطية الرئيسية على النحو المتوخى أصلا ، كما أنها تدعو الى تخصيصها سنويا . ومن رأي البلدان النامية أن الحجة الداعية الى إقامة صلة بين تخصيص حقوق السحب الخاصة والمساعدة الانمائية مازالت قوية .

١٠٧ - وفيما يتعلق ببعض عمليات صندوق النقد الدولي الحالية ، فإن البلدان النامية تدعو الى إستمرار وتحسين مرافق مثل مرفق الصندوق الموسع ، ومرفق التمويل التعويضي ، ومرفق تمويل المخزونات الاحتياطية ، وتؤكد على الحاجة الى تخفيف المشروطية التي تقترن بالكثير من تدابير التمويل التي يتخذها الصندوق . وفيما يتصل بموارد صندوق النقد الدولي ، تشير البلدان النامية الى أن الزيادة في الحصص المعتمدة في إطار الاستعراض الثامن للحصص زيادة غير كافية . وعلاوة على ذلك ، فقد تقلصت فرص الوصول الى الحصص بعد زيادة هذه الحصص . وتحث هذه البلدان على زيادة الحصص زيادة كبيرة في وقت مبكر في إطار الاستعراض العام الثامن الذي ينبغي تقديم موعده .

٤ - المؤتمر الدولي

١٠٨ - حثت البلدان النامية بقوة على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة في ميادين النقد والمالية والتجارة . وترى هذه البلدان كذلك أن فترات إجتماعات اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي أقصر من اللازم بما لا يسمح بالنظر بدقة في جميع المسائل والاقتراحات .

باء - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

١٠٩ - تبين من المشاورات والبيانات العديدة التي أدلي بها في مختلف المحافل في الشهور الاخيرة بشأن موقف البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية أن هذه

Digitized by UNOG Library

البلدان تسلم بأهمية وجود نهج متماسك تجاه المشاكل المترابطة المتعلقة بالنقد والمالية والدين والتجارة . وتسلم هذه البلدان أيضا بأهمية الامم المتحدة وهيئاتها الفرعية فيما يتعلق بمناقشة المسائل الاقتصادية على الصعيد السياسي . كما تشير الى أن هذه المسائل قيد النظر باستمرار في مختلف المحافل داخل منظومة الامم المتحدة .

١١٠ - ومع ذلك فان البلدان المتقدمة النمو تؤكد على ضرورة الاعتراف أيضا بولاية وإختصاصات الهيئات المتخصصة بالنسبة الى معالجة الجوانب المحددة للاقتصاد الدولي . وأشارت هذه البلدان ، على وجه الخصوص ، الى إجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية كمحفل من تلك المحافل ، وأعربت عن الامل في أن تهيىء إجتماعات اللجنتين في نيسان/ابريل وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ فرصة جديدة لمناقشة مختلف جوانب التعاون الاقتصادي الدولي ، بما فيها المديونية الخارجية ، وتدفق الموارد ، والسياسات التجارية .

١١١ - وفيما يخص تدفق الموارد ، أكد عدد من البلدان المتقدمة النمو ، في الشهور الاخيرة في مختلف المحافل ، إلتزامها بالارقام المستهدفة المتفق عليها للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهي توفير ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للبلدان النامية ككل ، و ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لاقل البلدان نموا . وقد حثت هذه البلدان غير البلدان المتقدمة النمو على التمسك بالتزاماتها تجاه الارقام المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية . وقد أعرب الكثير أيضا عن خيبة أمله لان نتائج الزيادة السابعة في المؤسسة الانمائية الدولية والتغذية الثانية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لم تكن مرضية . وأعرب عدد من البلدان عن إستعداده لمساندة زيادة رأس مال البنك الدولي عموما . كما أعربت معظم البلدان عن تأييدها للجهود الدولية الراهنة الرامية الى مواجهة الحالة الخطيرة في افريقيا ، بما في ذلك المرفق الخاص لافريقيا التابع للبنك الدولي . وفي الوقت نفسه تؤكد البلدان المتقدمة النمو ، على توخي الكفاءة عند إستعمال المعونة عن طريق تحسين التنسيق والمساعدة التقنية وعن طريق زيادة الجهود التي تبذلها البلدان الاقل نموا في سبيل تعبئة مواردها المحلية وإستعمالها بفعالية .

١١٢ - وتتفق جميع البلدان المتقدمة النمو على أن حرية تدفق التجارة الدولية أمر ضروري لرواج الاقتصاد العالمي ، ومن ثم فهي تتفق من حيث المبدأ مع البلدان النامية التي تتوق الى أن ترى صادراتها وقد إتسع نطاقها اتساعا كبيرا . ومع ذلك فهناك تسليم واسع النطاق بأنه قد حدثت عودة الى النزعة الحمائية في التجارة الدولية في السنوات الاخيرة وبصفة خاصة في شكل تقييدات كمية . وبالرغم من أن جميع البلدان

Digitized by UNOG Library

المتقدمة النمو أطراف في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، فان مواد الإتفاق كثيرا ما يجري انتهاكها أوالتحايل عليها . وتوجد إختلافات كبيرة في الرأي بين البلدان على تفسير مواد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وعلى مدى توازن الحقوق والواجبات في إطارها .

١١٣ - وفيما يتعلق بالفرص التفضيلية المتاحة للبلدان النامية للوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، فإن الكثير من تلك البلدان الاخيرة ولئن كان يسلم عموما ، بالحاجة الى مثل هذا التفضيل فإنه يشير الى إرتفاع مستوى الحماية الذي توفره البلدان النامية الى إقتصاداتها المحلية . ويبدو أن موقف كثير من البلدان المتقدمة النمو يتمثل في ضرورة تخفيض هذه الحواجز أيضا ، ولاسيما في البلدان النامية الاكثر تقدما ، لكي يتسنى زيادة فرص وصول البلدان المتقدمة النمو الى أسواقها . وبعبارة أخرى ، يبدو أن هناك دعوة متزايدة الى المعاملة بالمثل في مجال تدابير تحرير التجارة ، الامر الذي يتعارض مع موقف البلدان النامية التي تؤكد أن آثار هذه التدابير على البلدان النامية وعلى البلدان المتقدمة النمو ليست واحدة . ومع ذلك ، فهناك تسليم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء بضرورة إلغاء التدابير الحمائية التي تعيق التجارة الدولية . وتنحصر المسألة في كيفية تحقيق ذلك .

١١٤ - وقد دعا عدد من البلدان المتقدمة النمو الى إجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف من أجل زيادة تحرير التجارة الدولية . ويرى بعض هذه البلدان أن إجراء جولة جديدة من المفاوضات ، بجانب قيمته الفعلية ، أمر ضروري من الناحية السياسية فيما يتعلق بجهودها الرامية الى مكافحة الطفرة الراهنة في الافكار الحمائية . وترى هذه البلدان أيضا أن هذه المفاوضات ينبغي أن تغطي بصورة شاملة الخدمات فضلا عن التجارة في السلع . وفي الوقت نفسه ، أكد عدد من البلدان المتقدمة النمو على ضرورة توخي الدقة في الاعمال التحضيرية للمفاوضات الجديدة وعلى الحاجة الى التوصل الى توافق في الآراء بشأن نطاقها والمشاركين فيها .

١١٥ - وفيما يتعلق بمسألة النقد والمالية والدين ، تؤكد البلدان المتقدمة النمو عموما أهمية اتباعات سياسات داخلية سليمة ، ومواصلة جهود التسوية ، ولاسيما في البلدان المقترضة الرئيسية . وبرغم وجود اختلافات في مواقف البلدان فيما يتعلق بجوانب معينة من جدول الاعمال المطروح للمناقشة ، فانه يبدو ان وجهة النظر السائدة هي أنه في ضوء ما تشعر به البلدان من وجود توقعات أفضل نوعا ما بالنسبة للاقتصاد العالمي في الفترة المتبقية من العقد ، فان في استمرار البلدان المدينة في جهود

Digitized by UNOG Library

التسوية التي تبذلها هو مفتاح استعادة جدارتها الائتمانية واستئناف الإقراض المصرفي . ولذلك فان السياسات الاقتصادية الداخلية هي في نهاية الأمر العوامل الرئيسية في تحديد امكانية استفادة البلدان النامية الرئيسية من أسواق الإئتمان وتكلفة الإئتمان بالنسبة لها . ويعتبر استمرار التعاون بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة وصندوق النقد الدولي/البنك الدولي والمصارف الرئيسية أمرا حيويا لتحقيق النجاح . وعلى حين يلزم تكوين وجهة نظر عالمية بشأن مشكلة الديون العالمية ، فان الكثير من البلدان المتقدمة النمو ترى انه يلزم القيام بإعادة تشكيل هيكل الديون على أساس كل حالة على حدة .

١١٦ - وفي الوقت ذاته ، يتقبل الكثير من البلدان المتقدمة النمو الرأى القائل بأنه يلزم مساندة جهود البلدان النامية عن طريق توفير القدر الكافي من التمويل الخارجي وتحرير التجارة . وتسلم هذه البلدان بأن الكثير من البلدان النامية لا تتوفر لديه امكانية للاستفادة من الأسواق الدولية لرأس المال الخاص وانه يتعين عليها الاعتماد على الموارد المقدمة أساسا عن طريق القنوات الرسمية المتعددة الأطراف أو الثنائية ، وان كانت التوقعات بالنسبة لهذه القنوات على المدى المتوسط تزداد غموضا .

١١٧- وفيما يتعلق باصلاح النظام النقدى الدولي ، يبدو ان البلدان المتقدمة النمو عموما تميل الى القول بأن النظام الحالي قد خدم الاقتصاد الدولي بصورة طيبة ويحتاج الى تعزيز لا الى عملية إصلاح كبيرة . وترى هذه البلدان ان نظام تعويم أسعار الصرف كان ناجحا بدرجة معقولة ، وان العودة الى نظام المكافآت الثابتة أمر غير عملي في الوقت الحالي . ومع ذلك ، تتفق هذه البلدان على ان النظام قد ظهر به أيضا بعض جوانب الضعف . ومن المعترف به ان زيادة درجة استقرار أسعار الصرف عما كان مشاهدا حتى الآن هو أمر مستصوب ، ويمكن تحقيقه عن طريق التعاون الوثيق فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية ، وتقارب أدائها الاقتصادى ، وتعزيز المراقبة من جانب صندوق النقد الدولي . كما يؤيد بعض البلدان المتقدمة النمو فكرة تحديد منطقة مستهدفة لأسعار الصرف ، وهي الفكرة التي يحبذها كثير من البلدان النامية .

١١٨ - وفيما يتعلق بالسيولة الدولية ، ترى البلدان المتقدمة النمو عموما ان امداداتها كانت كافية وانها تخشى من أن تؤدى السيولة المفرطة الى إعادة اشتعال التضخم . وأسواق الائتمان الدولية هي التي تقوم الآن ، الى حد كبير ، بتحديد إمدادات السيولة . أما بالنسبة لكل بلد من البلدان ، فيعتمد مدى توفر امدادات السيولة بالدرجة الاولى على الجدارة الائتمانية للبلد . ووفقا لهذا الرأى ، فان

Digitized by UNOG Library

الكثير من البلدان النامية التي تواجه حاليا صعوبات بإمكانها أن تأمل في الحصول على امداد مستمر من السيولة في المستقبل ، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق استعادة جدارتها الإئتمانية عن طريق تدابير التسوية . غير ان البلدان النامية تدرك أيضا ان هناك بلدانا لا يتوفر لديها القدر الكافي من إمكانية الاستفادة من أسواق الائتمان الدولية ، وينبغي ان يقدم لها تمويل رسمي كاف في الوقت الذى تقوم فيه ببذل جهود التسوية .

١١٩ - وقد كان الهدف الاصلي من إنشاء حقوق السحب الخاصة هو جعل إمداد الموارد الدولية أقل اعتمادا على ميزان مدفوعات بلد العملة الاحتياطية الرئيسية وجعل حقوق السحب الخاصة هي الاصل الاحتياطي الرئيسي في المدى الطويل . وترى البلدان المتقدمة النمو الآن ان التغييرات التي طرأت في الميدان النقدى والمالي الدولي على مدى العقد الماضي ، وبصفة خاصة زيادة أهمية أسواق الائتمان ، يبدو انها قد غيرت الدور الذى كان من المتوخى أصلا أن تلعبه حقوق السحب الخاصة . وتطالب هذه البلدان بمزيد من الدراسة لهذه المسألة ، بيد أن بعض البلدان المتقدمة النمو ترى ان الدور الذى تلعبه حقوق السحب الخاصة هو دور مستمر وهام وتطالب بتخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة .

١٢٠ - وفيما يتعلق بعمليات صندوق النقد الدولي ، تؤكد البلدان المتقدمة النمو عموما انه يجب الإبقاء على الطابع النقدى للمؤسسة . وتعتقد هذه البلدان ، علاوة على ذلك ، ان الشروط المعلقة على امكانية الاستفادة من موارد الصندوق ضرورية لتشجيع التسوية ولضمان وجود نظام نقدى دولي سليم . وفيما يتعلق بقاعدة موارد صندوق النقد الدولي ، ترى هذه الدول ان ما جرى مؤخرا من زيادة الحصة النسبية ومن توسيع نطاق الترتيبات العامة للإقتراض يعتبر كافيا للمستقبل القريب .

جيم - البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا

١٢١ - ترى البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا عموما ان الأزمة الاقتصادية الحالية والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية هي نتيجة لإعمال النظام الاقتصادى للعالم الغربي ، بعلاقاته غير المتكافئة فيما بين البلدان . وتؤكد هذه البلدان على الترابط الوثيق بين المشاكل الحالية المختلفة ، التي تشمل سباق التسلح وما يعنيه من إهدار هائل للموارد ، والتدفقات المالية وزيادة أعباء الديون وكساد الصادرات وزيادة النزعة الحمائية في التجارة الدولية ، وتطالب بالاخذ بنهج شامل تجاه هذه المشاكل .

Digitized by UNOG Library

١٢٢ - وترى هذه البلدان ان نظام العلاقات الدولية القائم يقع تحت هيمنة البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . ويقال ان بعض بلدان هذه الاقتصادات السوقية تواصل ممارسة قدر كبير من التأثير على معظم البلدان النامية مثل ما كانت تمارسه خلال العصر الاستعمارى ، وان كان بوسائل مختلفة ، وتمارس سياسات قائمة على استغلال العلاقات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الاهداف السياسية ، وانها حولت عبء الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الاخيرة الى الدول الاخرى عن طريق تخفيض أسعار السلع الأساسية وتقليل القوة الشرائية لعوائد التصدير نتيجة لرفع أسعار الواردات ورفع أسعار الفائدة ، وبصفة عامة ، رفع تكاليف الاقتراض واستنزاف الأرباح من البلدان النامية . وتشك البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا في إمكانية الاضطلاع بعملية مستديمة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية أو في إمكانية الحصول على مكاسب دائمة من المساعدة في عملية التنمية ، وذلك ما لم يقدم جميع المشاركين في الاقتصاد العالمي التزاما واضحا بالقضاء على هذه السياسات .

١٢٣ - والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا مهتمة ، من حيث المبدأ ، بتعزيز العلاقات الدولية وهي على استعداد لتوسيع تبادلها التجارى وغيره من أشكال التعاون الاقتصادى عندما توفر هذه العلاقات مزايا متبادلة ويمكن تصريفها على أساس التقسيم العادل للعمل . وترى هذه البلدان أن هذا يتطلب في المقام الاول قبول مجموعة من المبادىء الاساسية للسلوك في العلاقات الدولية ، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وتنفيذ هذه المجموعة من المبادىء تنفيذا كاملا ، والاحترام التام للسلامة الاقليمية للبلدان وحرمة الحدود الوطنية ، والمساواة في الحياة الدولية ، والاعتراف دون شروط بسيادة كل دولة على مواردها الطبيعية .

١٢٤ - وفيما يتعلق بالقضايا الاساسية التي تؤثر في العلاقات بين المجموعات المختلفة من البلدان ، تعتقد البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ان التنمية الاقتصادية هي بالدرجة الاولى مسؤولية البلدان النامية ذاتها . بيد ان العلاقات الدولية المعاد تشكيلها على أساس المبادىء السالفة الذكر سيكون لها تأثير إيجابي على عملية التنمية . وتشدد هذه البلدان على الحاجة الى تنفيذ الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاحكام التدريجية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث . وتعرب هذه البلدان عن مساندتها للدور الذى يمكن للامم المتحدة ان تضطلع به في تشجيع التعاون الاقتصادى الدولي وتعزيز تدابير بناء الثقة ومن ثم الاسهام في حل المشاكل الاقتصادية العالمية . وبالمثل ، تؤيد هذه البلدان عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة لمعالجة مشاكل التجارة والدين والنقد والمالية . وينبغي أن

Digitized by UNOG Library

يكون أحد الأهداف الرئيسية لمثل هذا المؤتمر هو إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام النقدى والمالي الحالي على أساس عادل ومتكافىء . ويعتقد ان اجراء إصلاح للنظام القائم من الداخل ، مثل إجراء عملية اعادة تنظيم بسيطة لصندوق النقد الدولي سيكون نهجا غير واف بالغرض .

١٢٥ - وتعزو البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا المسؤولية الرئيسية عن التخلف الاقتصادى للبلدان النامية الى السياسات الاستعمارية السابقة والشركات عبر الوطنية وسياسات الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها بعض البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وهي لا تعتبر أنفسها ملزمة بتخصيص جزء من مواردها للتحويلات المالية الى البلدان النامية ، اذ أن هذه المساعدة ينظر اليها على أنها تعويض عن أخطاء الماضي والحاضر ، ومن ثم فهي تعتبر واجبا أدبيا بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو فقط . ومع ذلك ، فان البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ما برحت تقدم مساعدات مالية وغيرها من أنواع المساعدات الانمائية بصورة طوعية ، وهي على استعداد لمواصلة هذه الجهود في المستقبل . بيد انها تعتبر أن اتخاذ تدابير داخلية قوية فيما يتعلق بالسياسة في البلدان النامية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، علاوة على المبادىء السالفة الذكر ، هي السبل الرئيسية لتعزيز عملية التنمية .

١٢٦ - وتنظر البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا بعين القلق الى أعباء ديون البلدان النامية غير المحتملة بالفعل والتدفق الخارجي للموارد منها الناشىء أساسا عن الالتزامات الكبيرة لخدمة الديون وهبوط مستوى تدفق الموارد المالية الرسمية من البلدان الغربية . وهي تلاحظ أن البلدان النامية مضطرة الى اللجوء الى المزيد من الاقتراض لمجرد الوفاء بتكاليف فوائد الديون المتراكمة ولسدادها . وقد أدى التدفق الخارجي للموارد الذى يستلزمه هذا الوضع الى خلق توتر اجتماعي خطير ومشاكل اقتصادية في كثير من البلدان النامية .

١٢٧ - وترى هذه البلدان ان مشكلة الديون وتدفق الموارد لا يمكن معالجتها بمعزل عن الجوانب الاخرى للمشاكل الاقتصادية والسياسية الدولية ، التي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا . وتقترح هذه البلدان ؛ كتدابير فورية ، الجمع بين الاعفاء من الديون بالنسبة لأقل البلدان نموا واعادة جدولة الديون بالنسبة لغيرها من البلدان النامية بشروط تأخذ بعين الاعتبار قدرة كل بلد من البلدان على الدفع ، بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة . وبالاضافة الى ذلك ، تحبّذ هذه البلدان زيادة امكانية جميع البلدان النامية على الاستفادة من مصادر الائتمان الجديدة . وكإجراء لتخفيض التدفق

Digitized by UNOG Library

الخارجي للموارد من البلدان النامية ، تقترح هذه البلدان وضع حد للمزايا الضريبية والمزايا الاخرى التي يتمتع بها المستثمر الخاص الاجنبي في البلدان النامية وللارباح التي يحصل عليها . كما تطالب بزيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان الغربية الى البلدان النامية .

١٢٨ - وترى البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ان قدرا كبيرا من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية هي نتيجة للعلاقات التجارية غير المتكافئة فيما بين الدول . وهي تطالب بإنشاء علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والاغذية والمصنوعات . كما أنها تنظر بعين القلق الى تزايد النزعة الحمائية في التجارة الدولية ، الامر الذى يؤدى الى تقييد دخول صادرات البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . ويلزم إزالة هذه القيود وتوسيع الافضلية التجارية للبلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، تحث البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا البلدان الغربية على إجراء تسويات هيكلية في اقتصاداتها ، بما في ذلك تخفيض حجم الصناعات غير التنافسية .

١٢٩ - وتشير البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا الى ان النظام النقدى الدولي لم يخدم مصالح جميع البلدان بصورة عادلة وأخفق في أن يكون أداؤه مرضيا . فالبلدان الصغيرة لا تتوفر لديها قدرة كبيرة على الاستفادة من أسواق رأس المال التي تسيطر عليها البلدان الغربية القوية . وقد تفاقم بالفعل عدم استقرار أسعار الصرف مع الاخذ بنظام تعويم أسعار الصرف ، مما خلق المزيد من المشاكل فيما يتعلق بالمدفوعات الدولية . وتطالب البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا بنظام يعكس متطلبات العلاقات الدولية المتكافئة والحاجة الى زيادة الاستقرار كشرط مسبق للمحافظة على نمو نشط وقدرة عادلة وإتاحة الوصول على قدم المساواة الى أسواق رأس المال والتجارة الدولية .

١٣٠- وتجادل هذه البلدان بأن اى نظام نقدى دولي يقوم على عملة واحدة او اكثر من العملات المحلية بوصفها عملات وسيطة يعتبر غير مستقر اصلا وينبغي ، من ثم ، الاستغناء عنه . ولكي يتسنى تحقيق قدر اكبر من الاستقرار والقدرة على التنبوء في الشؤون النقدية الدولية تؤكد هذه البلدان الحاجة الى مزيد من السيطرة على ايجاد سيولة دولية تتفق مع احتياجات سلاسة سير العمل واستقرار التجارة والعلاقات المالية . كما تحبذ هذه البلدان تحقيق قدر اكبر من التنظيم بالنسبة للاسواق المالية الخاصة التي تهرب الآن من اشراف الحكومات او من قواعد المؤسسات المالية الرسمية المتعددة الاطراف . وهي تعتبر حق السحب الخاص وحدة عملة دولية مفيدة يمكن ان تحل محل العملات

Digitized by UNOG Library

الوطنية بوصفها مصادر للاحتياطيات الدولية . بيد انها ابدت تحفظات ازاء الاجراءات المتاحة لضمان قدر اكبر من الاستقرار في السيولة الدولية وفي قيمة الاحتياطيات الدولية من خلال واسطة حق السحب الخاص . وفيما يتعلق بأسعار الصرف ، تدعو البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا الى ايجاد نظام جديد يسمح بأسعار صرف مستقرة ولكنها مرنة . وهي ترى ان تلك الجوانب وغيرها من جوانب النظام الاقتصادى الدولي ينبغي ان تناقش بصورة شاملة تحت اشراف الامم المتحدة .

دال - المنظمات الدولية

١- صندوق النقد الدولي/البنك الدولي

١٣١- استرعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الانتباه ، في ردهما ، الى الاجتماعات التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ للجنة التنمية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي وللجنة المؤقتة ، والى الوثائق التي اعدت لها . ولاحظ صندوق النقد الدولي ، قبل الاجتماعات ، ان هدف تلك الاجتماعات سيتمثل في تشجيع قيام حوار مفتوح على نطاق واسع للقضايا المتعلقة بجهود التكيف والتوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات والمشاكل الهيكلية والانمائية في البلدان النامية . وتغطي وثائق المعلومات الاساسية مواضيع مثل المستقبل المتوقع للاقتصاد العالمي على المديين القصير والمتوسط ، ومديونية البلدان النامية للدائنين الرسميين والمصارف التجارية ، والسياسات الائتمانية التصديرية ، وقضايا وتطورات السياسات التجارية . وكان صندوق النقد الدولي يقوم ايضا بإعداد الوثائق المتعلقة بمواضيع تتصل مباشرة بالصندوق مثل الاعتبارات التي تحكم تخصيصا ما من حقوق السحب الخاصة والطرق الممكنة لزيادة فعالية رقابة الصندوق على سياسات الاعضاء بالنسبة لأسعار الصرف . وأعرب الصندوق عن امله في ان يتحقق تقدم في عدد من هذه القضايا خلال الاجتماعات بما يمكن من اتخاذ قرارات بعد ذلك لتعزيز التعاون الاقتصادى الدولي .

١٣٢- وعقدت جلسات اللجنتين في الفترة من ١٧ الى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وتلخص الفقرات التالية البيانين الصادرين في ختامها .

١٣٣- تناول بيان اللجنة المؤقتة ثلاثة مجالات رئيسية : التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي ، ومشكلة الديون ، ونظام النقد الدولي . وبالنسبة للتوقعات الاقتصادية ، شددت اللجنة على الحاجة الى اتخاذ اجراءات ولاسيما من جانب البلدان الصناعية لتحرير التجارة العالمية ، وتخفيف العجز المالي ، وتحسين سير العمل في الاسواق ،

Digitized by UNOG Library

ومنع عدم الاتساق في اسعار الصرف . وبالنسبة للديون دعت اللجنة الى سياسات تكيف مناسبة من جانب المدينين وكذلك الى اقراض جديد مناسب واعادة للجدولة على سنوات متعددة من جانب الدائنين . وفي هذا الصدد كان من المتوخى اقامة تعاون وثيق بين الصندوق والبنك الدولي لدعم برامج التكيف والتدفقات المالية . أما بالنسبة للنظام النقدى الدولي فقد تم التأكيد على اهمية الرقابة الفعالة للصندوق على سياسات جميع الاعضاء . ولم تتمكن اللجنة من الوصول الى اتفاق على الاقتراح المتعلق بتخصيص حق السحب الخاص ولكنها اتفقت على ان تنظر في هذه المسألة في اجتماعها القادم . واستعرضت اقتراحات تحسين النظام النقدى الدولي وسيجرى تناولها في الدورة المقبلة للجنة .

١٣٤- وتناولت لجنة التنمية اساسا قضيتي التجارة الدولية وتدفقات رأس المال . وفيما يتعلق بالقضية الاولى كان هناك توافق في الآراء على ان انتشار واستمرار الحواجز غير التعريفية ، ولاسيما تلك المطبقة بطريقة عشوائية ، امر ضار بنظام التجارة المتعددة الاطراف ويعيق توقعات النمو بالنسبة لجميع البلدان . ونتيجة لذلك حثت اللجنة على اتمام الاعمال غير المنجزة من برامج عمل الغات من عام ١٩٨٢ والشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية . أما فيما يتعلق بقضية تدفقات رأس المال فقد شجع البنك الدولي على القيام بمناقشات من اجل امكانية زيادة قاعدة رأس ماله وكذلك من اجل انشاء وكالة ضمان استثمارية متعددة الاطراف للنهوض بالتدفقات الاستثمارية . ورحبت ، علاوة على ذلك ، بالمرفق الخاص لافريقيا جنوبي الصحراء دعما لاصلاح السياسات المحلية واقترحت اتخاذ خطوات لزيادة الاثر الانمائي للإئتمانات التصديرية .

٢- مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة غات"

١٣٥- قامت مجموعة الغات ، عن طريق اتاحة الوثائق ذات الصلة ، بابلاغ الامانة العامة بالجهود الاخيرة المبذولة لتحرير التجارة الدولية تحت اشراف المجموعة ، بما في ذلك الجهود المبينة في الاعلان الوزارى الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ والقرارات المتخذة في الدورة الاربعين للأطراف المتعاقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . كما ذكرت المجموعة ، وهي تشير الى الحاجة الى التماسك بين انظمة وسياسات التجارة الدولية والنقد والتمويل المؤكدة في قرار الجمعية العامة ٣٩/٢١٨ ، انها تتعاون مع صندوق النقد الدولي في المسائل المتصلة بالتجارة والمالية ، ولاسيما في

Digitized by UNOG Library

مجالات قيود موازين المدفوعات . وتم مؤخرا اعداد ونشر دراسة اجرتها مجموعة من الخبراء المستقلين بتكليف من مجموعة الغات تحت عنوان "سياسات من اجل مستقبل افضل : مقترحات للعمل" .

٣- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

١٣٦- اكد الاونكتاد الارتباط المتبادل بين الانتعاش والتنمية من ناحية وبين النمو والتغيرات في الهياكل الانتاجية والتجارة من الناحية الاخرى . وطالب الاونكتاد بتحسين آلية انتقال الانتعاش من بلد لآخر ؛ وبتنسيق الاجراءات في ميادين الديون والتجارة والمالية والسلع ؛ وبسياسات للانتعاش قصيرة الاجل الذى من شأنه ان يسهم ايضا في التنمية الطويلة الاجل ؛ وبالنمو القوى في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ؛ وبازالة القيود التكنولوجية والمالية والقيود الاخرى التي تواجه البلدان النامية . وقدم عدد من الاقتراحات المحددة المتعلقة بالسياسات .

(أ) تدابير لتخفيض عبء ديون المساعدة الانمائية الرسمية

١٣٧- من بين التدابير المحددة المقترحة لتخفيض عبء ديون المساعدة الانمائية الرسمية الالغاء الفورى لكامل ديون المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية القائمة او لجزء منها ؛ والتنازل عن مدفوعات خدمة الديون ؛ وتقديم منح نقدية تعادل قيمة تخفيف الدين المنظور فيها ؛ واتخاذ "تدابير معادلة" اخرى .

(ب) تدابير لتقليل الحمائية في ميدان التدابير غير التعريفية

١٣٨- وجه الاونكتاد الانتباه الى انتشار تدابير غير تعريفية في السنوات الاخيرة والى نقص التقدم الشامل في تنفيذ الالتزامات الدولية لتحقيق تحرير التجارة . ولقد تسببت في الواقع بعض الاجراءات المتخذة مؤخرا في زيادة التمييز ضد صادرات البلدان النامية . وأكد الاونكتاد ، بناء على ذلك ، ضرورة تحرير التدابير غير التعريفية لتمهيد الطريق امام زيادة الصادرات من البلدان النامية مما يمكن ان يسهم اسهاما كبيرا في حل ازمة الديون ؛ وطالب باستحداث صيغ للتعامل مع التدابير غير التعريفية في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ؛ وحث على تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الدورة السادسة للأونكتاد بشأن تجميد التدابير الحمائية او تراجعها .

(ج) اقتراحات بمخطط جديد للتمويل التعويضي

١٣٩- دعا الاونكتاد مؤخرا الى اجتماع فريق من الخبراء لدراسة مشكلة عدم استقرار ارباح الصادرات في البلدان النامية . وخلص الفريق الى انه من الضرورى تركيز

Digitized by UNOG Library

الجهود على تقليل عدم الاستقرار في الامدادات وهو السبب الجذرى لعدم الاستقرار في الارباح ، والى انه يمكن تصميم مخطط تمويل تعويضي محدد السلع لمعالجة المشكلة . ومن المقرر ان يلقى هذا الاقتراح مزيدا من الدراسة من قبل فريق حكومي دولي .

(د) مقترحات تتعلق بأقل البلدان نموا

١٤٠- بالنظر الى الازمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجه اقل البلدان نموا ، طالب الاونكتاد بالتنفيذ المبكر للالتزامات التي سبق للمجتمع الدولي التعهد بها بما في ذلك هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي والذى وضعه برنامج العمل الجديد الكبير . وتقديم المساعدات الانمائية الرسمية الثنائية في شكل هبات ؛ وتوفير مزيد من المرونة في الشكل الذى تقدم فيه المساعدات ؛ واتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف الديون ؛ وتقديم مساعدات مالية فورية في شكل دعم لتخفيف الدين ولميزان المدفوعات ؛ واتخاذ تدابير تتعلق بالسياسات لصالح اقل البلدان نموا في مجالات مثل التمويل التعويضي ، وتقليل الحواجز التجارية ، ونقل وتطوير التكنولوجيا .

Digitized by UNOG Library

مرفق

قائمة انتقائية بالوثائق المرجعية

- مصرف التسويات الدولية ، "التقرير السنوى" ، ١٩٨٥

- "التحدى الذى يواجه نزعة تعدد الاطراف" آراء وتوصيات لجنة التخطيط الانمائي ، آذار/مارس ١٩٨٥

- "بيان الاجتماع السادس لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي"، بربادوس ، ١-٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

- Deklaratsiia stran-chlenov "Soveta Ekonomicheskoi Vzaimopomoshchi Sokranenie Mira i Mezhudunarodnoe Ekonomicheskoe Sotrudnichestvo". المجلة الاقتصادية ، العدد ٣٦ ، عام ١٩٨٤ ، ص ٧٠ ، يوزع باللغة الانكليزية بعنوان "بيان عن الخطوط الاساسية لمواصلة تنمية وتكثيف التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى" (مرفق الوثيقة A/39/323).

- اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

المذكرة الخاصة الثانية الصادرة عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا : اتخاذ اجراء دولي لاعادة اطلاق مبادرة لتنمية طويلة الاجل ونمو اقتصادى في افريقيا ، ١٩٨٥.

المذكرة الخاصة الصادرة عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن ازمة افريقيا الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٤. (E/ECA/CM.10/37/Rev.2)

- تأدية النظام النقدى الدولي لوظائفه وتحسينه ، تقرير الفريق العامل ، فريق الاربعة والعشرين الحكومي الدولي ، ١ آب/اغسطس ١٩٨٥.

Digitized by UNOG Library

- تادية النظام النقدى الدولي لوظائفه تقرير نواب لمجموعة العشر ، حزيران/يونيه ١٩٨٥.
- مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، "سياسات تجارية من اجل مستقبل افضل" مقترحات للعمل ، تقرير من اعداد فريق من الخبراء برئاسة الدكتور فريتز لويتفاليلير ، آذار/مارس ١٩٨٥. (GATT/1985-1)

- مجموعة العشر ، طوكيو "بيان للوزراء والمحافظين" ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

- صندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد العالمي" ، ١٩٨٥ .

- صندوق النقد الدولي ، مجلس المحافظين ، "بيان اللجنة المؤقتة " ، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

- صندوق النقد الدولي/البنك الدولي ، "بيان لجنة التنمية " ، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

- البيان المشترك للبلدان الاشتراكية . في مضابط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (الصفحات ١٥٤-١٧١) (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E67.II.D.10) .

- النقد والمالية ونقل الموارد الحقيقية من اجل التنمية : موقف البلدان الاشتراكية في المجموعة دال ، ورقة عمل مقدمة من بلغاريا بالنيابة عن المجموعة دال ومستنسخة في مضابط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الاول (التقرير والمرفقات)(الصفحات ١٥٢-١٥٤)(منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E67.II.D.10) .

- حركة عدم الانحياز ، فريق الخبراء
توجيهات من اجل الاصلاح ، تقرير عن مستقبل النظام الدولي النقدى والمالي ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

- منظمة الوحدة الافريقية ، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، اعلان عن الحالة الاقتصادية في افريقيا ، تموز/يوليه ١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

- موجز لبرنامج العمل بشأن الاصلاح النقدى الدولي ، تقرير مجموعة الاربع والعشرين المعتمد من مجموعة السبعة والسبعين ، ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

- برنامج العمل المنقح نحو اصلاح النظام الدولي النقدى والمالي ، المعتمد من وزراء مجموعة الاربع والعشرين ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

- تقرير Towards a New Bretton Woods صادر عن فريق الدراسة بالكومنولث ومقدم الى وزراء مالية الكومنولث ، تموز/يوليه ١٩٨٣ .

- الامم المتحدة ، اعلان بون الاقتصادى : نحو نمو مستمر ومزيد من العمالة ، أيار/مايو ١٩٨٥(مرفق الوثيقة A/40/305).

- توافق آراء قرطاجنة تموز/يوليه ١٩٨٤ (مرفق الوثيقة A/39/331-E/1984/126)

- بيان سانتو دومينغو الاجتماع الوزارى الثالث لجهاز التشاور والمتابعة لتوافق آراء قرطاجنة . آذار/مارس ١٩٨٥ (A/40/184-E/1985-61) .

- الوثائق الختامية للمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، نيسان/ابريل ١٩٨٣ (مرفق الوثيقة A/38/132) .

- بيان مشترك صادر عن المجموعة دال ومنغوليا بشأن اعادة تركيب العلاقات الاقتصادية على اساس متساو وديمقراطي (مرفق الوثيقة A/38/479) .

- اعلان وخطة عمل كيتو ، شباط/فبراير ١٩٨٤ ، (A/39/118-E/1984/45) .

- بيان رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية . آب/أغسطس ١٩٨٥ (مرفق الوثيقة A/40/525) .

Digitized by UNOG Library

- الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ (E/1985/54-ST/ESA/164) ، رقم المبيع E.85.II.C.1 .

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٤ المجلدات الاول - الثالث (UNCTAD/TDR/4) منشور في مضابط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة (رقم المبيع E.84.II.D).

- تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٥ . المجلدات الاول - الثالث (UNCTAD/TDR/5) ، منشور في مضابط مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، منشورات الامم المتحدة (رقم المبيع E.85.II.D.16).

- البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ، ١٩٨٥ .

- - - - -

Digitized by UNOG Library